

THE GEOPOLITICAL COMPASS

البوصلة الجيوبولتيكية
مُوجَزُ شَهْرِيّ من إعداد فريق باحثي مركز دراسات الإسلام والشؤون العالميّة

المجلّد الرابع، العدد 131، تشرين الأول / أكتوبر 2022

www.geopoliticalcompass.com



البوصلة الجيوبوليتيكية

<http://www.geopoliticalcompass.com/>

مُوجَزُ شهريّ من إعداد فريق باحثي مركز دراسات الإسلام والشؤون العالمية، يعرض أهمّ التقارير الإستراتيجية، المقالات، التحليلات الصادرة عن جهاتٍ متعدّدة كثيرة ذات صلةٍ بمجالات إهتمام المركز. لا يُوافق المركز بالضرورة على الاستنتاجات والمواقف الخاصة بمختارات هذا الموجز أو يؤيّدّها أو يُصادق عليها أو يُرَوِّج لها

حقوق النشر: مركز دراسات الإسلام والشؤون العالمية 2022 جميع الحقوق محفوظة

لمزيد من المعلومات المتعلقة بإمكانية الحصول على إذن بإعادة إنتاج مضمون المختارات الواردة في الموجز يُرجى مراسلة: مركز دراسات الإسلام والشؤون العالمية على العنوان الآتي :

Center for Islam and Global Affairs
Istanbul Sabahattin Zaim University, Halkah, Küçükçekmece
34303 ,
Web: ciga.izu.edu.tr
Tel:+ 902126929689
Fax:+ 902126938229
E-mail: ciga@izu.edu.tr

تنشر من قبل: مركز دراسات الإسلام والشؤون العالمية

مدير المركز : البروفيسور سامي العربيان

المحرّر التنفيذي: جلال خَشِيب

الترجمة: د. وداد طه

المسؤول الفني: تقوى نضال أبو كميل، و فاطمة حمدي جاد

لا يجوز إعادة إنتاج أيّ جزءٍ من هذا المجلّد من دون الحصول على إذنٍ مكتوب من مركز دراسات الإسلام والشؤون العالمية

رؤيتنا

أن نكون مؤسسة بحثية رائدة للأفكار والتحليلات والتوصيات السياسيّة المتعلقة بالشؤون العالمية التي تؤثر على العالم الإسلاميّ وعلاقاته المستقبلية مع القوى العالمية بناءً على المبادئ المشتركة والمصالح المشتركة والاحترام المتبادل

رسالتنا

مركز دراسات الإسلام والشؤون العالمية (CIGA) هو مؤسسة مستقلة وغير ربحية للأبحاث والسياسة العامة مقرها إسطنبول- تركيا، وهو تابع إلى جامعة إسطنبول صباح الدين زعيم. تتمثل مهمة المركز في "إجراء أبحاث وتحليلات عالية الجودة، وتثقيف العامة وصانعي السياسات، وتدريب الخبراء، واقتراح أفكار جديدة وتوصيات سياسيّة فيما يتعلّق بالسياسات والعلاقات العالمية التي تؤثر على العالم الإسلاميّ وعلى تطوّر المجتمعات المسلمة وتقدّمها "

محتويات هذا العدد:

1. السياسة الخارجية التركية في البلقان في خضم القوة الناعمة والتخلص من الطابع الأوروبي
2. هل ستصمد سياسة فرنسا تجاه إفريقيا ؟
3. لماذا لم تتغير الإستراتيجية الكبرى لأمريكا ؟
4. الأقمار الصناعية الصغيرة: الآثار المترتبة على الأمن القومي
5. ندرة السياسة الواقعية: ما تكشفه عقلانية بسمارك عن السياسة الدولية
6. إنتاج المعرفة فيما بين دول الجنوب ومسألة الهيمنة: البحث عن إفريقيا في نظريات العلاقات الدولية الصينية
7. القوى المتوسطة في العالم متعدد الأقطاب
8. الانتصار للنزعة الأممية الواقعية: رد على مقال دانيال دودني وجون آيكنيري

موقع هذا الشهر:

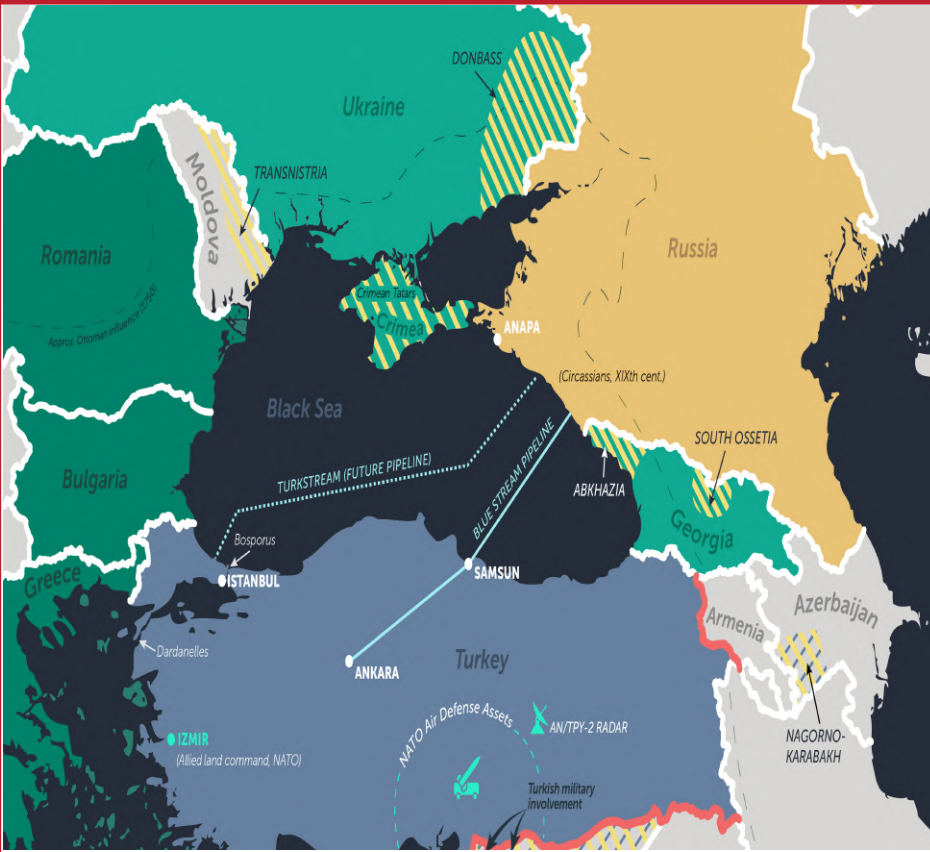
الموقع الشخصي لـ **أناتول ليفين**، مدير برنامج أوراسيا في معهد كوينسي لفن الحكم المسؤول. كان أستاذاً في جامعة جورج تاون في قطر، وفي قسم دراسات الحرب في كينجز كوليدج في لندن. ليفين باحث واقعي، وهو مؤلف كتاب "الواقعية الأخلاقية" الصادر في العام (2006) والعديد من الكتب عن روسيا وجيرانها. كتابه الأخير الصادر في العام 2020 كان بعنوان "تغير المناخ والدولة القومية".

<https://www.anatollieven.com/bio/>

التركيز الجيوبولتيكي لهذا الشهر:

"إنه تهديد وجودي!" مناقشة عبر الأثير حول الحرب الروسية الأوكرانية وما بعدها مع **أناتول ليفين** و**ديميتري ترينين** عبر "قناة دراسات الحيات (29 حزيران / يونيو 2022، 52 دقيقة)

<https://www.youtube.com/watch?v=X5c-HYhYT8g>



العنوان: السياسة الخارجية التركية في البلقان في خضم القوة الناعمة والتخلص من الطابع الأوروبي

المؤلف: باشاك ألبان وأحمد إردى أوزتورك

مؤسسة انتساب المؤلف: جامعة الشرق الأوسط التقنية، جامعة لندن متروبوليتان

الناشر: دراسات جنوب شرق أوروبا والبحر الأسود

التاريخ/المكان: 7 شباط / فبراير 2022، المملكة المتحدة

نوع النص: دراسة أكاديمية مُحكمة

عدد الصفحات: 19

الرابط: <https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/14683857.2022.2034370>

الكلمات المفتاحية: القوة الناعمة، السياسة الخارجية، البلقان

ملخص:

نما نفوذ تركيا في البلقان في السنوات الأخيرة، مع تركيزها على الاستفادة من الاستراتيجيات الدينية والسياسية والاقتصادية لتحقيق أهدافها. اتسم نهج البلاد تجاه البلقان بالقوة الناعمة، بدءاً من سياسة "صفر مشاكل مع الجيران" في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وقد اضطلعت تركيا منذ صعود حزب العدالة والتنمية الحاكم، بدور قيادي في المنطقة. بالرغم من ذلك، فقد أصبحت السياسة الخارجية التركية أكثر حزمًا، وبخاصة في ضوء التغييرات المحلية والتباعد عن أوروبا في دول البلقان وتركيا، حيث ابتعدت عن اعتمادها على القوة الناعمة. يتجلى هذا النهج في أبعاد ثلاثة هي: القوة الناعمة المعيارية، والتي تعتمد على الدين والقومية. القوة الناعمة المادية، من مثل الاستثمارات في الكيانات الحكومية وغير الحكومية في البلقان، والقوة الناعمة الشخصية، والتي تنعكس في العلاقات بين القادة الإقليميين وشبكاتهم.

في أوائل عقد الألفية الجديدة توافقت السياسة الخارجية التركية بشكل وثيق مع الإطار الذي حدّده الاتحاد الأوروبي للإصلاحات الديمقراطية. شجعت رغبة تركيا الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، على تبني نهج القوة الناعمة السلمية في سياستها الخارجية، بهدف دمج التقنيات التي يعتمد عليها الاتحاد في سياسات القوة الناعمة، والتي تقوم إقليمياً على الجذب الثقافي والأيديولوجيا والمؤسسات الدولية. بدءاً من السنوات الأولى لعقد 2010، بدأت السياسة الخارجية التركية في الابتعاد عن هذا النموذج الموافق للاتحاد الأوروبي. شملت العوامل الرئيسية لهذا التحول بداية الحرب الأهلية السورية وظهور مخاوف أمنية كبيرة مثل صعود الميليشيات الكردية وداعش، فضلاً عن أزمة اللاجئين وزعزعة الاستقرار في المنطقة.

كما أثار الاتفاق النووي بين مجموعة 5 + 1 المؤلفة من (الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا والصين وروسيا وألمانيا) وإيران مخاوف من أن يكون لإيران نفوذ أكبر في المنطقة، وذلك قبل أن تلغي الولايات المتحدة الصفقة في وقت لاحق. تحولت السياسة الخارجية التركية أكثر مع التدخلات العسكرية في شمال سوريا في عامي 2016 و 2018 ، حيث تبنت الدولة نهجاً أكثر حزمًا وتعديلاً للأنماط التي عملت بها في أوقات سابقة.

شهدت السياسة الخارجية لتركيا تحولاً نحو نزع الطابع الأوروبي عنها، مما يعني أنّ مؤسساتها وسياساتها لم تعد متوافقة تماماً مع معايير الاتحاد الأوروبي أو مطالبه. تدهورت العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي منذ العام 2005، لا سيما في التعاون في بعض القضايا كالهجرة والطاقة. ومع ذلك فلا يزال هناك مستوى معين من "أوربة انتقائية"، حيث تعدل السياسة على غرار الاتحاد الأوروبي طالما أنّ ذلك يخدم أهدافاً معينة. يُعزى هذا التحول في نهج تركيا إلى صعود الحكم الاستبدادي الذي يُقال إنه أدى إلى سياسة خارجية قائمة على أساس عدواني وديني وقومي. من المفهوم أنّ علاقات تركيا مع الغرب قد ضعفت، نظراً إلى تحولها نحو سياسة أكثر استقلالية. لقد أضحت السياسة الخارجية التركية، بعد الانقلاب وبغياب الدعم الأوروبي والغربي للحكومة التركية، مستقلة وحازمة. إلا أنّ وصف هذا التغيير بأنه انحدار نحو الاستبداد، لا يعكس بعمق تعقيد السياسات الجديدة، فمن المهم النظر في النهج الغربي تجاه المنطقة وتأثيره المزعزع للاستقرار، على المصالح الوطنية التركية. فليس من المجدي لتركيا اتباع نموذج سياسي موال للغرب، بغض النظر عما إذا كان ضاراً لها أم لا، لأنّه ببساطة يتماشى مع أسلوب الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. وفي ضوء الأحداث الإقليمية الحاصلة، ليس من المستهجن أن يتماشى النهج الموجه نحو التجارة مع النهج الأمني، وليس ذلك عائداً إلى طموحات الحزب الحاكم في السلطة المحلية.

بالإضافة إلى ما سبق فبين تركيا والاتحاد الأوروبي صراعات فيما يتعلق بالتنقيب في شرق البحر الأبيض المتوسط، وهي أمور ترتبط بقضايا تتعلق بقبرص وجزر بحر إيجة مع اليونان. عبّر الاتحاد الأوروبي عن دعمه لقبرص واليونان فيما يتعلق بمطالباتهما الإقليمية، وهدّد بإجراءات عقابية ضد أنشطة التنقيب التركية. وليس من الواقعي توقع أن تقف تركيا وتتفرج سامحة لاثنين من جيرانها عزلها عن البحر في محاولة لكسب نفوذ جيوبوليتيكي ضدها. صحيح أنّ الأحداث الداخلية يمكن أن تؤثر على السياسة الخارجية، ولكن يمكن أن يؤدي تجاهل الأحداث الإقليمية أو موقف الاتحاد الأوروبي غير الداعم لتركيا إلى سوء فهم في التحليل. لذلك لا يمكن أن يُعزى التحول في السياسة الخارجية التركية إلى الاستبداد الذي يغذيه الخطاب الشوفيني.

شهد نهج تركيا تجاه البلقان زيادة كبيرة في العمق منذ عهد تورغوت أوزال، مع الاعتماد على الدبلوماسية وأساليب القوة الناعمة التي يعود تاريخها إلى أبعد من ذلك. كان صعود إردوغان إلى السلطة بمثابة تكثيف للعلاقات، لا سيما في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حيث خضعت المنطقة لعملية أوربة. أدت مؤسسات مثل وقف الديانة التركي و"تيكا" (وكالة التعاون والتنسيق التركية) ومعهد يونس إيمريه دوراً في بناء النفوذ. بالرغم من التغييرات التي طرأت على السياسة الخارجية التركية في فترة ما بعد العام 2010 ، فإن هذه الدينامية لم تتغير كثيراً، إن وجدت على الإطلاق. يتضح هذا بشكل خاص في الكيفية التي ينظر بها الفاعلون في البلقان إلى الوجود التركي، حيث ينظر إليه المسلمون بشكل إيجابي، بينما الآخرون ينظرون إليه بعين الريبة. كان للتغييرات في طبيعة السياسات التركية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بعض التأثير، وهو ما انعكس في الآراء المختلفة حول النفوذ التركي. إذ يرى أحد المعسكرات أنّ النفوذ المتزايد هو انعكاس للروابط التاريخية بين تركيا والبلقان، بينما آخرون عبروا عن قلقهم بشأن ما يرونه مشروع هيمنة عثمانياً جديداً. أما الخروج عن مثل الاتحاد الأوروبي فله دور في الدينامية الجديدة في المنطقة، فيما يتعلق بالوجود التركي، لكن لا يمكن القول إنّ نهج القوة الناعمة قد اختفى أو لم يعد مركزياً في البلقان.

يشار إلى أنّ المجال الأكثر نشاطاً هو المجال الديني، حيث أنشأ وقف الديانة التركي مكاتب تمثيلية في جميع أنحاء البلقان، لا سيما في ألبانيا وبلغاريا ومقدونيا الشمالية. يحظى نهج تركيا تجاه المنطقة بتأييد في المشهد الشعبي المحلي من خلال تعزيز العلاقات مع المسلمين على الساحة الدولية. وقد أدى التحرر المتزايد من أوروبا في المنطقة، إلى تحول الجهات الفاعلة الإقليمية إلى هوياتها الدينية كبديل لمثل الاتحاد الأوروبي الأقل جاذبية.

تحاول ادعاءات تزايد الاستبداد تفسيرَ هذا التحول على أنه انتقاد للوضع الراهن الجديد. وعلى أغلب الظنّ فالوضع الراهن وتطوره الإضافي بعيداً من المثل العليا للاتحاد الأوروبي هو تطور طبيعي. إذ ربما لم تعد المبادئ الليبرالية للاتحاد الأوروبي قادرة على تلبية احتياجات المنطقة وشعوبها .

تتضمن السياسة الخارجية التركية، بالإضافة إلى أنشطتها الدينية، تركيزاً كبيراً على المجال الاقتصادي. فقد استثمرت تركيا في العام 2016 مبلغ 200 مليار دولار في 11 دولة إقليمية، مع استثمارات غير مباشرة من خلال مؤسسات مثل تيكا ومعهد يونس إيمريه. يدعم المجال الاقتصادي عبر أجهزة الدولة والأنشطة التجارية من قبل رجال الأعمال المقربين من السلطة. من الواضح أنّ تركيا تزيد من وجودها من خلال العلاقات الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة، مدعومة بأنشطة المساعدة في جميع أنحاء البلقان. ولا يزال النفوذ التركي كبيراً في المنطقة بالرغم من التحديات الاقتصادية. أضف إلى ما سبق أنّ الأهمية المتزايدة للشخصيات القيادية القوية في البلقان قد سمحت بتعميق العلاقات بين دول البلقان بما يتجاوز الخطاب الشعبي، مما وفر سبلاً إضافية لإدارة السياسة الخارجية في المنطقة من خلال العلاقات الشخصية بين قادة الحكومات.

في الختام سمح قرب تركيا من البلقان لها باستخدام القوة الناعمة بفعالية لزيادة نفوذها في المنطقة. وحتى أوائل عقد الـ 2010 تأثرت السياسة الخارجية التركية بالاتحاد الأوروبي، وبعد ذلك أدت التغييرات الكبيرة إلى اتباع نهج أكثر حزماً في المناطق المجاورة لتركيا. استخدمت تركيا مجالي الاقتصاد والدين لزيادة نفوذها، بالاعتماد على الجوانب المعيارية والمادية للقوة الناعمة. قد تؤثر التغييرات المحلية على كيفية تحولات السياسة الخارجية التركية، بالإضافة إلى التخلص من الطابع الأوروبي للسياسة الخارجية، الأمر الذي قد يجلب تحديات في العلاقات مع الدول غير الإسلامية في البلقان.

إعداد: عمر فيلي، باحث مساعد في مركز دراسات الإسلام والشؤون العالميّة



العنوان: هل ستصمد سياسة فرنسا تجاه إفريقيا ؟

المؤلف: كورنيتين كوهين

مؤسسة انتساب المؤلف: جامعة أكسفورد، قسم السياسة والعلاقات الدولية

الناشر: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي

التاريخ/المكان: حزيران 2022، العاصمة واشنطن-الولايات المتحدة

نوع النص: ورقة بحثية

عدد الصفحات: 34

الرابط: <https://carnegieendowment.org/2022/06/02/87228-will-france-s-africa-policy-hold-up-pub/>

الكلمات المفتاحية: فرنسا، إفريقيا، السياسة الخارجية، الشراكة، الدبلوماسية، ما بعد الكولونيالية

ملخص :

يبحث كورنيتين كوهين في الدور والنفوذ الفرنسي في إفريقيا وآفاق شراكاتها المستقبلية مع القارة، آخذاً في عين الاعتبار تاريخ فرنسا كقوة كولونيالية في العديد من البلدان الإفريقية. يرى كوهين أنّ فرنسا في عهد الرئيس إيمانويل ماكرون، تسعى إلى تعزيز شراكاتها الدبلوماسية مع الدول الإفريقية من خلال معالجة إرث الكولونيالية الفرنسية كما من خلال تطوير الدبلوماسية العامة والمساعدات الخارجية لإعادة بناء الشراكات. وقد واجهت هذه الاستراتيجية تحديات أعاق تحقيق خطط ماكرون وتوقعاته الطموحة، بما في ذلك العقبات السياسية والاقتصادية والأمنية. سعياً لدعم حجته، يناقش كوهين التاريخ المضطرب لفرنسا في إفريقيا، واستراتيجية إدارة ماكرون لتطوير شراكة مع الدول الإفريقية، والقيود المفروضة على هذه الاستراتيجية في تحقيق أهدافها. ويقدم في نهاية بحثه توصيات للرئيس الفرنسي وفريقه للحفاظ على أهداف استراتيجيتهم وتطوير شراكة جديدة بين أوروبا وإفريقيا .

إنّ إرث الكولونيالية الفرنسية في إفريقيا مثير للجدل ومعقد، وقد اختلف خطاب ماكرون فيما يتعلق بذلك الإرث عن خطاب الرؤساء الفرنسيين السابقين. أدت الكولونيالية الفرنسية في إفريقيا إلى إحداث تحول كبير في الدول والمجتمعات والمؤسسات والاقتصادات والجيش، حيث أنشأ نمطاً من العلاقات بين النخب الفرنسية والإفريقية على أساس المصالح المشتركة التي غيّت الهيمنة وحفزت ردود الفعل المحلية على دينامية القوة هذه. وقد حافظت فرنسا على فضاء نفوذها المعروف بـ " فرانس-أفريك " حتى بعد حصول البلدان الإفريقية على الاستقلال الرسمي، من خلال الشبكات الاقتصادية والسياسية والشخصية الرسمية وغير الرسمية بين النخب من كلا الجانبين، الذين يتشاركون وجهات نظر مشتركة حول السياسة والمصالح العالمية في إفريقيا. وفي الوقت الذي يذاع فيه أنّ مثل تلك العلاقة قد ألغيت، فإنّ عدم اتساق فرنسا في علاقاتها مع حلفائها الأفارقة قد ألقى بظلال من الشك على مثل هذه الادعاءات وأثار استياءً محلياً من استراتيجيتها في المنطقة.

من الواضح أن فرنسا تتمتع بمكانة متميزة كشريك للعديد من الرؤساء الأفارقة بسبب التعاون السياسي والعسكري والاستخباراتي والأمني المستمر. ومع ذلك فهناك عوامل متزايدة تهدد استدامة هذه الأنماط من العلاقات بين القادة الفرنسيين والأفارقة، بما في ذلك التصور السلبي المتزايد لفرنسا كقوة استعمارية ذات تاريخ مضطرب من الاستعمار والمنافسة الدبلوماسية المتزايدة من مختلف الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية مثل الصين وروسيا وإسرائيل والهند وتركيا والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. وقد شكل ذلك تحدياً لموقف فرنسا في إفريقيا وهيمنتها الطويلة على المنطقة، مما دفع الرئيس ماكرون إلى إعادة تشكيل الدبلوماسية الفرنسية والسياسة الخارجية تجاه الدول الإفريقية. بالرغم من ذلك فلتلك السياسة آثار وقيود وتناقضات ناتجة عن أدوات السياسة الفرنسية الموروثة وممارساتها التي تخلق العديد من العقبات أمام نجاح أي محاولة للتغيير .

اعتمد ماكرون، للحفاظ على موقف فرنسا وشراكتها مع إفريقيا، في المقام الأول نهجاً خطابياً لمعالجة التصور السلبي لشراكة فرنسا مع إفريقيا، وأجرى بعض التحولات السياسية لمعالجة المظالم السابقة لفرنسا الكولونيالية وسياساتها ما بعد الكولونيالية. اعترف ماكرون بأن "الكولونيالية كانت جريمة ضد الإنسانية" واعترف بأخطاء الماضي في السياسة الفرنسية في إفريقيا. لقد تعامل مع هذا في إطار ثقافي، مُقرأً بالحوادث المظلمة المختلفة، وجعل الأرشيفات السرية المتعلقة بالأحداث والحوادث المريرة شفافة، وعالج مسألة القطع الأثرية الثقافية الإفريقية في المتاحف الفرنسية. خلقت هذه الإجراءات والسياسات مساحة سياسية جديدة تسمح للمؤرخين والباحثين بدراسة هذه الحقبة بأخطائها وإخفاقاتها. يؤكد كوهين أن مثل هذه الشفافية والمساءلة ضروريان للمصالحة بين المجتمعات والتاريخ الإفريقي، مع الأخذ في الحسبان اللحظات المريرة وأجزاء من هذا التاريخ .

اتخذت إعادة الهيكلة الدبلوماسية بعداً اقتصادياً كذلك، حيث تناولت قضية فرنك الجماعة المالية الإفريقية (CFA)، التي تعود إلى الحقبة الكولونيالية وتسلب الضوء على الهيمنة الفرنسية على الاقتصادات الإفريقية، والتي كانت موضع انتقادات كثيرة. تناولت الإصلاحات التي بدأها ماكرون في العام 2019 الإدارة الفرنسية للاتحاد المالي الإفريقي، ورأى أن الإفراج عن الأصول الإفريقية من بنك فرنسا إلى البنك المركزي لحول غرب إفريقيا في أيار/ مايو 2021 خطوة أخرى نحو معالجة اختلال التوازن في العلاقات الاقتصادية الفرنسية الإفريقية. ترافقت هذه التدابير والإجراءات البيروقراطية مع رسائل سياسية مختلطة أدت إلى حالة من الجمود ومنع وضع سياسات مختلفة. أدى هذا التناقض إلى استمرار النظر إلى خطوات فرنسا، على أنها اهتمام محدود للحكومة الفرنسية، في الحفاظ على الشراكات والصلات بين الشعوب الفرنسية والإفريقية، مما يقوض نداءات ماكرون الخطابية للحفاظ على العلاقات ت.

يركز نهج ماكرون في السياسة الخارجية تجاه إفريقيا على المشاركة في المعاملات بدلاً من التركيز على حقوق الإنسان والدفاع عن خطاب القيم الديمقراطية الذي تبناه القادة الفرنسيون السابقون. يعطي هذا النهج الأولوية لدبلوماسية الاقتصاد الكلي وبناء العلاقات مع المجتمعات السياسية والتجارية لتحقيق المصالح المشتركة. تشمل الدبلوماسية الاقتصادية الفرنسية تجاه إفريقيا تدفق المساعدات الثنائية إلى القارة، حيث توجه 39 ٪ من المساعدات الفرنسية إلى إفريقيا كما أن 18 من بين أول 19 متلقياً للمساعدات هم من الدول الإفريقية. كما توسعت الدبلوماسية العامة الفرنسية في ظل نهج ماكرون، بما في ذلك بناء شراكات جديدة مع الجهات الفاعلة الإفريقية غير الحكومية والتبادلات التعليمية. بالرغم من تلك الحقائق، فقد قيض نهج الدبلوماسية العامة هذا إما من خلال المعاملات أو التركيز على تشكيل النخب الإفريقية وموظفي الخدمة المدنية. كما تنافس دول أخرى بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمملكة العربية السعودية والصين وتركيا ، بشكل متزايد مع فرنسا في مجال التعليم في إفريقيا، حيث أصبحت الصين الوجهة الأولى للطلاب الأفارقة في الخارج. ركزت فرنسا لجهة ثانية على الشراكات الأمنية والعسكرية مع الدول الإفريقية، بهدف معلن وهو مكافحة الإرهاب في إفريقيا، مع تجاهل الديناميات الاجتماعية والسياسية في المنطقة. لقد أساء هذا النهج العسكري الحكم على التغييرات والتحولات السياسية في دول الساحل، مما أدى إلى تركيز القوة في أيدي الجيش وتقليل تأثير الوسطاء المحليين، مما أدى بدوره إلى زيادة الطلب على التنظيم الأخلاقي الديني وظهور قوى جديدة تعرف بالسلطات الأخلاقية .

يرى كوهين أن محاولات فرنسا فتح قنوات وعلاقات جديدة مع الدول الإفريقية ستفشل ما لم تدرك أخطاء الماضي وتتعلم منها وتستفيد من المساحة السياسية المتاحة لتحسين علاقاتها مع إفريقيا. ويقترح أن يتبنى ماكرون عاملين رئيسيين في منهجه: المساءلة وبناء شراكات جديدة. أولاً يعد الحفاظ على المساءلة عن السياسة الفرنسية تجاه إفريقيا أمراً ضرورياً للحفاظ على علاقاتها مع القارة. تقتصر عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الفرنسية اليوم على كبار الشخصيات السياسية، ولا سيما الرئيس وفريقه، وهي من الممكن لها أن تستفيد من مزيد من الرقابة الديمقراطية والانفتاح على النقد وتبادل المعلومات. ثانياً، يجب أن تركز فرنسا على بناء شراكات جديدة مع الجهات الفاعلة غير الحكومية والمجتمع المدني، مع التأكيد على دبلوماسيتها العامة في إفريقيا لدعم تطلعات الشعوب الإفريقية وتوقع التحولات الاجتماعية والسياسية القادمة، بدلاً من الاعتماد على الشركاء الاستبداديين التقليديين.

في الختام يرى كوهين إمكانية تحقيق الشراكة بين أوروبا وإفريقيا من خلال خمس أولويات يمكن أن تكون محورية مفيدة. أولاً، يمكن لفرنسا والدول الأوروبية الأخرى المساعدة في إعادة تشكيل الرأسمالية في إفريقيا من خلال الحفاظ على قدراتها المالية وتقليل تأثير الخدمات المصرفية الخارجية على اقتصادات القارة. ثانياً، إعطاء الأولوية للعلاقات بين الأفراد والتبادلات التعليمية من خلال توفير وصول متساوٍ للطلاب الأفارقة إلى المؤسسات التعليمية، بشروط مالية متساوية وتوسيع جهود شراكة إيراسموس. ثالثاً يتعين على الدول الأوروبية النظر في إقامة شراكات في مجال الطاقة، والتعاون مع إفريقيا على أساس المساواة، بدلاً من التعامل معها كسوق دون المستوى المطلوب للصادرات الأوروبية غير المسموح بها في الأسواق الأوروبية. رابعاً، يجب على الاتحاد الأوروبي معالجة المعضلة المزدوجة للأمن وتزايد الشراكات مع الأنظمة الاستبدادية في القارة، وذلك من خلال الحفاظ على الشفافية والمساءلة في سياساته. خامساً، يتعين على الدول الأوروبية والإفريقية وضع معايير تراعي قدراتها التكنولوجية المحدودة مقارنة بالمنافسة الجيوبولتيكية المتزايدة بين الولايات المتحدة والصين على التكنولوجيا.

تحتاج فرنسا إلى النظر في هذه النقاط ومراجعة سياساتها للحفاظ على مكانتها في إفريقيا والشراكة مع الدول الإفريقية. وهي لن تكون قادرة على المحافظة على شراكاتها على المدى الطويل، حيث ستفقد الدعم العام داخل وخارج البلاد، ومن المرجح أن تملأ الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية الأخرى الفراغ وتوسع مصالحها الخاصة. بالإضافة إلى ذلك ستستمر قوة فرنسا الناعمة والدبلوماسية العامة في التأثير سلباً بإدراك تاريخها الكولونيالي في أذهان الأفارقة، وهو أمر يمكن أن يُستغل من قبل لاعبين آخرين مثل الصين وإيران وتركيا.

إعداد: يمنى سليمان، باحثة مساعدة في مركز دراسات الإسلام والشؤون العالمية



العنوان: لماذا لم تتغير
الاستراتيجية الكبرى
لأمريكا ؟

المؤلف: باتريك بورتر

مؤسسة انتساب المؤلف: قسم العلوم السياسية والدراسات الدولية، جامعة برمنجهام

الناشر: مجلة الأمن الدولي

التاريخ/المكان: أيار/ مايو 2018، الولايات المتحدة

نوع النص: دراسة أكاديمية مُحكّمة

عدد الصفحات: 39

الرابط: <https://direct.mit.edu/isec/article/Why-America-s-Grand-Strategy-Has-Not-Changed-Power/42/4/9/12188>

الكلمات المفتاحية: الولايات المتحدة، الاستراتيجية الكبرى، النقطة، القوة، الصدارة، كلينتون، ترامب

ملخص:

يسعى الكاتب إلى شرح أسباب عدم تغيير استراتيجية أمريكا الكبرى. المقالة مقسمة إلى أربعة أقسام. يبدأ الكاتب بتسوية منطقي لاتساق الاستراتيجية الأمريكية الكبرى، والتي من خلالها يستنبط السلوك الأمريكي منذ الحرب الباردة. ثم يوضح كيف تفسر هذه النظرية أوجه التشابه والاختلاف بين إدارة كلينتون والسنة الأولى لرئاسة ترامب من حيث العمل الدبلوماسي الأمريكي.

يسلط الكاتب الضوء على أربعة عناصر رئيسية لاستراتيجية الولايات المتحدة الكبرى وهي: منع انتشار الأسلحة النووية، والحفاظ على الهيمنة العسكرية، وتأمين الحلفاء وتقييدهم، ودمج الحكومات الأجنبية في المنظمات والأسواق التي أنشأتها الولايات المتحدة. لقد ثبتت صعوبة تغيير أي من هذه المسؤوليات الأمنية الأساسية. رأى بعض المعلقين على المشهد السياسي أنّ الولايات المتحدة تتبنى استراتيجية كبرى مختلفة قائمة على الاعتدال، وتحويل المسؤولية، وقبول التعددية القطبية، بينما يرى آخرون ضرورة الإبقاء على الاستراتيجية الكبرى الحالية للحفاظ على الاستقرار. يؤكد الكاتب أنّ استقرار الاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة ينبع من مزيج من القوة والمحافظة على التقاليد. كما يرى أنه ولتغيير استراتيجية الولايات المتحدة الكبرى، يجب أن يحدث شيان: تحول سريع في الظروف المادية، ومشاركين ملتزمين على استعداد لتحمل التكاليف المحلية لدفع التغيير.

نطاق الخيارات المتاحة لصانعي القرار محدد بالأحداث الماضية. توقف صانعو السياسات عن التفكير النقدي في السياق الذي تتخذ فيه الخيارات. وفي حين أنّ العملية ليست ميكانيكية، فالافتراضات المسبقة حول موقع الولايات المتحدة في النظام الدولي تحدد إلى حد كبير مسار الأحداث. يواصل باتريك بورتر شرح أصل عادة الصدارة. ويرى أنه غالباً ما تمنع العادة التغيير في الإستراتيجية الكبرى لأنها تمنع الجهات الفاعلة من تغييرها.

والتغيير عادة ما يتطلب أمرين: وكلاء التغيير الملتزمين المستعدين لتحمل التكاليف الداخلية للترويج له، والظروف الخارجية المتغيرة بسرعة التي تتحدى افتراضات النظام القائم. يقدم بوترر توقعه أنه في السنوات التي تلي نهاية الحرب الباردة، سيكون هناك استمرار كبير للاستراتيجية الأمريكية الكبرى، مع بقاء ركائز السيطرة الأربع، والتأكيد، والاستيعاب، والقمع النووي في مكانها بغض النظر عن التغييرات التي تحدث على مستوى الرئاسة.

ثم يناقش بوترر حقبة الرئيس بيل كلينتون، مشيراً إلى أن الجمع بين القوة والعادة يقدم تفسيراً جوهرياً لسعي كلينتون إلى السيادة. ورث كلينتون عند توليه المنصب، استراتيجية كبرى تركز على الحفاظ على الهيمنة. تهدف الولايات المتحدة إلى منع العالم من العودة إلى التعددية القطبية الحقيقية، لا سيما من خلال منع قوة معادية من الصعود إلى الهيمنة في أوراسيا. وتعمل الولايات المتحدة لحماية هذه المجتمعات، كمزود للأمن وضامن لبقائه، مما يساعد على الحفاظ على السلام، وتعزيز التقدم الاقتصادي، وتقييد حلفائها، ومنعهم من السعي إلى الاستقلال والتحول إلى منافسين. تتطلب الصدارة الكثير من العمل. يتطلب الحفاظ على موقع الهيمنة وجوداً عسكرياً عالمياً. وهذا يجعل الولايات المتحدة أكثر عرضة لاستخدام القوة بشكل متكرر للحفاظ على السلام. وقد اكتسب كلينتون السلطة خلال فترة الاضطرابات، وتبنى سياسة إدارة بوش، التي رأت أن للجيش دوراً تجاوز الحماية والوقاية لضمان الهيمنة العالمية، ومنع المنافسين، وإبقاء الشركاء تحت السيطرة، ودعم التحرير الاقتصادي لتقليل حاجة الآخرين لحماية أنفسهم ومنع حدوث تعاقب الخوف بين الجيران. وصف بعض المحللين حالة إدارة كلينتون بأنها كانت "في وضع الطيار الآلي".

كان جهاز الشؤون الدولية والافتراضات التي أيدها خلال إدارة كلينتون، حاسمة في ضمان بقاء الاستراتيجية الأمريكية الكبرى. قدم مسؤولو السياسة الاستقرار فقد نجحت محاولات قليلة لتغيير النهج الحالي. كما شكلت الافتراضات الراسخة بعمق مراجعة لجنة الدفاع الوطني. أكدت هذه اللجنة المستقلة، المكلفة بتقييم الموقف العسكري للولايات المتحدة، بشكل أعمى افتراض الهيمنة الأمريكية. كان توسع الناتو أحد الأحداث الرئيسية خلال عهد كلينتون، والذي عد وقتها مكماً للحاجة إلى إصلاح التحالفات وتعزيز الديمقراطية في السوق. غالباً ما استخدمت الحجج التقليدية لمعارضة توسع الناتو، معبرة عن الاعتقاد بأن الولايات المتحدة يجب أن تواصل دعمها لأوروبا. كانت الكثير من المعارضة، وبدلاً من أن يكون الدافع وراء الحجة المعارضة القائلة بأن الناتو غير ضروري أو عفا عليه الزمن في بيئة ما بعد الاتحاد السوفيتي، مدفوعاً بالقلق من أن التوسع قد يعرض هذا الالتزام للخطر. يجب أن يُنظر إلى استمرار كلينتون في الاستراتيجية الأمريكية الكبرى على أنه تحرك شعبي. لم تكن العودة إلى الهيمنة مدعومة بقوة.

ثم يناقش الكاتب حقبة دونالد ترامب وكيف شكل ترامب أكبر تهديد للنظام الأمني الحالي منذ نيكسون. لقد انتخب ترامب كدخيل خلال تصاعد أطراف معارضة لسياسة "مؤسسة الخارجية" (The Blob) وتكاليف ومسؤوليات الصدارة. تعهد ترامب بتفكيك التحالفات القديمة، وإفساح المجال للأعداء الأقوياء، والسماح بالانتشار النووي، والتوقف عن استخدام القوة العسكرية بشكل متكرر، واستبدال التجارة الحرة بالنزعة الحمائية. قد لا تكون آراء ترامب حول التحالفات والانتشار النووي هي الأسباب الرئيسية التي دفعت الناخبين إلى اختياره، لكنها استجابت لانتقاداته للتجارة الحرة، وخسروا الحروب، والحلفاء الطفيليين، والآثار السلبية للعولمة على العمال الأمريكيين. كانت إدارة ترامب مقيدة بمؤسسة الخارجية وبالعادة، مما جعل مقاربتهم للمسؤوليات الأمريكية في الخارج أكثر تقليدية من المتوقع. وانتقد الناتو على أساس كونه قديماً ومكلفاً وغير مرتبط بقضايا الأمن الحالية، وهو ما يتعارض مع الصدارة. غيّر ترامب لغة موقفه وجوهره من الشركاء في غضون بضعة أشهر من توليه منصبه. رأى ترامب في الناتو، الذي تمسكت به كل إدارة منذ عهد أيزنهاور، أمراً ضرورياً ولكن الدول المشاركة يجب أن تساهم فيه بشكل أكبر. وقد وضعت الولايات المتحدة في موقع المزود الأساسي للأمن، الأمن في رؤية ترامب الجيوبوليتيكية لمراكز القوة الرئيسية. توظف أمريكا في عهد ترامب التفوق العسكري، وتدعم الشراكات، وتسعى إلى مكافحة انتشار الأسلحة - حتى في ظل مخاطر الصراع - لإحباط صعود المنافسين ومنع عودة عدم الاستقرار متعدد الأقطاب. تتمتع "مؤسسة الخارجية" بالعديد من الامتيازات، بما في ذلك القدرة على تحدي شرعية الأفعال التي تنتهك التقاليد وممارسة النفوذ داخل الإدارة الأمنية وهم يتوسلون إلى البيروقراطيين الأكفاء لمقاومة الإدارة. بالنسبة إلى الكاتب، لم يكن ترامب قادراً على التغلب على هذه التحديات، بسبب نظرته غير الخبيرة إلى العالم، وبدلاً من ذلك انضم سريعاً إلى المؤسسة في الأمور العسكرية، ولكن ليس بشأن التجارة والنزعة الحمائية.

يختتم باتريك بورتر بالقول إنه من الصعب تغيير الاستراتيجية الأمريكية الكبرى بسبب أيديولوجيات ال "مؤسسة الخارجية" الراسخة. التغيير ممكن لكن في ظروف مذهلة بما يكفي لتحدي الافتراضات، وحتى ذلك الحين، فقط عندما يلتزم الرئيس بتغيير الصدارة ويكون مستعداً لتحمل عواقبها السياسية. يستخدم بورتر رئاستي بيل كلينتون ودونالد ترامب لتوضيح هذه النقطة. في كلتا الحالتين، ترشح الأفراد لمنصبهم على منصات التغيير خلال الفترات الانتقالية التي كان من المفترض أن تؤدي إلى إعادة التقييم. أثارت الحاجة في السلام الرغبة في التغيير. أما في حالة ترامب، فقد أدت قيود الموارد والغضب العام إلى النتيجة ذاتها. نادراً ما دخلت الاستراتيجيات الكبرى البديلة إلى السلطة التنفيذية. يميل صانعو القرار إلى تفضيل الكيانات القائمة. كان الفحص الداخلي مقيداً سياسياً وركز على كيفية تطبيق الصدارة بدلاً من القيام بذلك. الولايات المتحدة ونظراً لأنها كانت قوة عظمى لفترة طويلة، مترددة في التشكيك في المعتقدات الأساسية والنظر في الخيارات الأخرى. تعتقد "مؤسسة الخارجية" أن الاستراتيجيات الكبرى القائمة على التقشف لا تستحق الدراسة الجادة وأن الافتراضات التي تدعم الصدارة صحيحة. لذلك يتوقع الكاتب أن الصدارة ستصمد طويلاً.

إعداد: زينة عاكف، باحثة متدربة في مركز دراسات الإسلام والشؤون العالمية



العنوان: الأقمار الصناعية الصغيرة: الآثار المترتبة على الأمن القومي

المؤلف: نيكولاس إفتيمياديس

مؤسسة انتساب المؤلف: ممارسة الدفاع المتقدم لمركز سكوكروفت للاستراتيجية والأمن التابع للمجلس الأطلسي
الناشر: مركز سكوكروفت للاستراتيجية والأمن التابع للمجلس الأطلسي
التاريخ/المكان: أيار/ مايو 2022، الولايات المتحدة
نوع النص: تقرير
عدد الصفحات: 36

الرابط: [Small_satellites_Implications_for_national_security.pdf/2022/05/https://www.atlanticcouncil.org/wp-content/uploads/](https://www.atlanticcouncil.org/wp-content/uploads/Small_satellites_Implications_for_national_security.pdf/2022/05/)
الكلمات المفتاحية: سياسة الفضاء، الأمن القومي، ثورة الأقمار الصناعية الصغيرة، الولايات المتحدة الأمريكية

ملخص:

يناقش هذا التقرير قدرة الولايات المتحدة على السيطرة على الفضاء وتأثيرها على الأمن القومي. يرى الكاتب أنّ الحفاظ على هذا التفوق وهذه السيطرة يجب أن يكون مصحوباً بتغييرات ثقافية وأيديولوجية وتشغيلية أساسية، لعلاقتها متعددة الأوجه مع صناعة الفضاء التجارية. يعتقد الكاتب أنّ الأقمار الصناعية التجارية ستشغل الفضاء بالكامل تقريباً في السنوات القادمة، ممّا يتطلب تطوير قدرات الاستشعار والاتصالات وجمع المعلومات. هذا يتنبأ بظهور نظام فضائي جديد .

تتطلب المنافسة من الولايات المتحدة في هذه البيئة المتغيرة إجراء تغييرات جوهرية على مقتنيات الدفاعية، واستراتيجيات البحث والاستثمار، وتصنيف البيانات وتوزيعها، والبيئة التنظيمية للفضاء التجاري. يبحث هذا التقرير في إيجابيات وسلبيات تطوير أقمار صناعية تجارية صغيرة. تُخطّط العديد من الشركات والوكالات الحكومية لخدمة الأقمار الصناعية في المدار وإزالة الحطام المداري، الذي ينطوي على مخاوف ذات استخدام مزدوج. بعض الشركات لديها خطط أكثر طموحاً للعمل في منطقة الفضاء القمرية وتطوير الموارد على القمر. يشير الكاتب إلى أنّه لم تثبت أيّ شركة تجارية للأقمار الصناعية نفسها وقدراتها من دون دعم حكومي، لكن من المرجح أن يتغيّر هذا مع توسّع هذه الشركات والسيطرة على صناعة الفضاء في السنوات القادمة. يناقش الكاتب في الفصل الأول كيف أنّ العدد الكبير من الأقمار الصناعية التجارية المقرّر إطلاقها في السنوات القادمة، مقارنةً بفترةٍ أسبق في عصر الفضاء، يُمثّل ثورة بالنسبة إلى الأقمار الصناعية الصغيرة. منذ العام 2021 كان هناك أكثر من 7389 قمراً صناعياً في المدار، مع 4084 قمراً عاملاً و 3305 قمراً غير نشط. وزاد عدد الأقمار الصناعية النشطة في العام 2021 بالفعل بنسبة 27.9%.

شكلت الأقمار الصناعية الصغيرة 75% من المركبات الفضائية التي أطلقت من العام 2011 إلى العام 2020، و 94 % من المركبات الفضائية التي أطلقت في العام 2020.

يرى الكاتب بأنّ العدد المتزايد من الأقمار الصناعية التجارية التي ستطلق في السنوات القادمة سيكون له تأثير كبير على التحكم في الفضاء والأمن القومي. يقترح أنّه يجب على الولايات المتحدة تكييف مقنناتها الدفاعية، واستراتيجيات البحث والاستثمار، وتصنيف البيانات وتوزيعها، وبيئة تنظيم الفضاء التجاري من أجل المنافسة في هذه البيئة المتغيرة. ويشير إلى أنّ العدد المتزايد من الأقمار الصناعية التجارية يمثل تحديات في الوعي بالأوضاع الفضائية، وإدارة حركة المرور في الفضاء واكتشاف التهديدات وتحديدها وتوصيفها. ويقترح أنّ الشراكة مع الفاعلين التجاريين في تطوير قدرات الأقمار الصناعية الصغيرة يمكن أن تفيد مصالح الأمن القومي للولايات المتحدة.

إنّ متوسط تكاليف إنتاج وإطلاق الأقمار الصناعية الصغيرة أقل بنسبة تصل إلى 90٪ من تلك الخاصة بالأقمار الصناعية الأكبر حجماً. نظراً لأنّ تكاليف الإنتاج والإطلاق لكلّ وحدة للأقمار الصناعية الصغيرة أقلّ بكثير من تكاليف الأقمار الصناعية الأكبر حجماً، يمكن استبدال الأنظمة الموجودة في المدار مع توفر تكنولوجيا أكثر تقدماً. تعمل الأبراج المكوّنة من مئات الأقمار الصناعية على تغيير ديناميات الاستهداف للقدرات الأمريكية والأجنبية المضادة للفضاء. من الأسهل بالنسبة إلى القدرة الأجنبية المضادة للأقمار الصناعية مهاجمة هدف كبير واحد بدلاً من مئات الأهداف الصغيرة.

يناقش الكاتب المخاطر المحتملة لاستخدام الأقمار الصناعية التجارية الصغيرة كأسلحة أو منصات استطلاع غير مكتشفة من قبل دول أخرى، والتي يمكن أن تشكل تهديدات كبيرة لأمن الولايات المتحدة في الفضاء. وهذا يسلط الضوء على طبيعة الاستخدام المزدوج لتكنولوجيا الفضاء، حيث يمكن استخدام الأقمار الصناعية الصغيرة للأغراض التجارية والعسكرية. ستواجه الولايات المتحدة تحديات كبيرة في تأمين استخدام القدرات التجارية لأغراض الأمن القومي وحماية أنظمة الأقمار الصناعية التجارية، والتي تعد مكوناً مهماً للبنية التحتية الأمريكية، من تهديدات الأمن السيبراني. يفاقم نشر عشرات الآلاف من الأقمار الصناعية الصغيرة المتصلة بالاتصالات العالمية هذه التحديات.

أما في الفصل الثالث فيفحص الكاتب التحديات التي تواجهها وزارة الدفاع ومجتمع الاستخبارات، في المعالجة الفعالة للتهديد المتزايد الذي تشكله الأقمار الصناعية التجارية الصغيرة الأجنبية وقدرات جمعها. ويؤكد أنّ مواجهة هذا التحدي تتطلب تغييرات كبيرة في السياسات الوطنية، وعمليات الاستحواذ، والعقيدة التشغيلية، والعلاقات الدولية. أعطت مؤسسة الدفاع الأولوية لاستخدام قدرات الأقمار الصناعية التجارية الصغيرة من دون معالجة هذا التهديد بشكل مناسب .

يناقش الكاتب في الفصل الرابع أهمية العمليات الفضائية المدنية للأمن القومي، وكيف ستتأثر بتطبيقات الأقمار الصناعية الصغيرة. ويبرز ثلاثة مجالات محددة للعمليات الفضائية المدنية المعرضة بشكل خاص لثورة الأقمار الصناعية الصغيرة: إدارة حركة المرور في الفضاء، والهياكل التنظيمية، وسلطة المهمة في المدار.

يقدم في الفصل الأخير سلسلة من التوصيات لأصحاب المصلحة المعنيين بسياسة الفضاء الأمريكية، والتنظيم، والتعاون الدولي، والاستثمار التجاري. تهدف هذه التوصيات إلى تحسين أمن الفضاء العالمي، ودعم نمو صناعة الفضاء التجارية في الولايات المتحدة. كما يؤكد على أهمية وجود صناعة فضائية تجارية قوية لقيادة الولايات المتحدة العالمية في مجال الفضاء وأمن أنظمة الفضاء والأمن القومي .

في ختام تقريره يؤكد الكاتب بأنّه من الأهمية بمكان بالنسبة إلى الولايات المتحدة وحلفائها إعطاء الأولوية لأمن الفضاء. ويقترح أن تكون الشراكات بين القطاعين العام والخاص واستخدام الأقمار الصناعية التجارية الصغيرة محورية في الجهود الوطنية لأمن الفضاء، مشيراً إلى أنّ تطوير تقنيات الدفاع التقليدية وعمليات الاستحواذ لا يمكنها مواكبة التطورات السريعة للصناعات التجارية في مجال البرمجيات والأقمار الصناعية .

تعليق نقدي:

أدى تطوير تكنولوجيا الفضاء خلال الحرب الباردة إلى إنشاء تطبيقات عسكرية وسباق تسلح بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. بعد انتهاء الحرب الباردة، أصبحت التطبيقات غير العسكرية لهذه التكنولوجيا أكثر أهمية لدول العالم، وأصبح استهدافها شكلاً جديداً من أشكال الصراع بين القوى العسكرية الكبرى. وبسبب قدرتها على التأثير في حياة الدول، تعد الأقمار الصناعية، في قلب هذا الصراع حيث يُنظر إلى تدميرها على أنّه عمل عسكري عدائي. يبدو أنّ العالم يتجه نحو نوع جديد من الحرب يكون فيه "الفضاء" هو الحلبة الأساسية .

لا تشير القدرات التدميرية في هذا السياق بالضرورة إلى التدمير المادي للأقمار الصناعية، ولكنها تتضمن أساليب أقل عدوانية مثل الهجمات الإلكترونية التي تعطل تدفق البيانات بين الأقمار الصناعية والمحطات الأرضية. على سبيل المثال، في العام 2008 أدى هجوم إلكتروني على محطة أرضية في النرويج إلى تعطيل تشغيل أقمار ناسا الصناعية "الاندسات" لمدة 12 دقيقة. وتمكن في العام 2019 القراصنة الإلكترونيون من الوصول إلى القمر الصناعي "تيرا إيرث" التابع للوكالة وفعلوا كل شيء باستثناء إصدار الأوامر. لم يُعرف من المسؤول عن الهجوم، بالرغم من أن بعض الخبراء تكهنوا أن تكون الصين وراء ذلك.

الولايات المتحدة لديها الكثير على المحك في مجال أمن الفضاء. يسلط تقرير صادر عن وكالة استخبارات الدفاع الأمريكية الضوء على إعادة الصين وروسيا لهيكلة قواتهما العسكرية لإعطاء الأولوية لحرب الفضاء. يأتي هذا في وقت تشعر فيه الولايات المتحدة أنّها فقدت هيمنتها في الفضاء وأنّ أقمارها الصناعية مُعرّضة للهجمات. لمعالجة هذه المشكلة، يجب ألاّ تجعل الولايات المتحدة أقمارها الصناعية أكثر مقاومة لأنواع مختلفة من الهجمات فحسب، بل يجب إنشاء شبكة كبيرة من الأقمار الصناعية غير المكلفة في مدار أرضي منخفض يمكن استخدامها للتحكم في الأسلحة النووية.

في ضوء المنافسة بين القوى الكبرى على الفضاء والتي يمكن أن تتصاعد إلى حرب عالمية، وعدم وجود إطار ملزم قانوناً يحكم هذه المنافسة، يكمن الحل الوحيد في استعداد الدول الكبرى لإظهار العزم السياسي، كما كان خلال الحرب الباردة. كانت هذه هي الطريقة الوحيدة لمنع الصراع في الفضاء.

إعداد: تقوى أبو كميل، باحثة مساعدة في مركز دراسات الإسلام والشؤون العالمية



العنوان: ندرة السياسة
الواقعية: ما تكشفه عقلانية
بسمارك عن السياسة الدولية

المؤلف: بريان رايبون

مؤسسة انتساب المؤلف: جامعة جنوب كاليفورنيا

الناشر: مجلة الأمن الدولي

التاريخ/المكان: صيف العام 2018، الولايات المتحدة

نوع النص: دراسة أكاديمية مُحكمة

عدد الصفحات: 50

الرابط: <https://direct.mit.edu/ise/article/43/1/7/12204/The-Rarity-of-Realpolitik-What-Bismarck-s>

الكلمات المفتاحية: بسمارك، السياسة الواقعية، العقلانية، السياسة الدولية

ملخص:

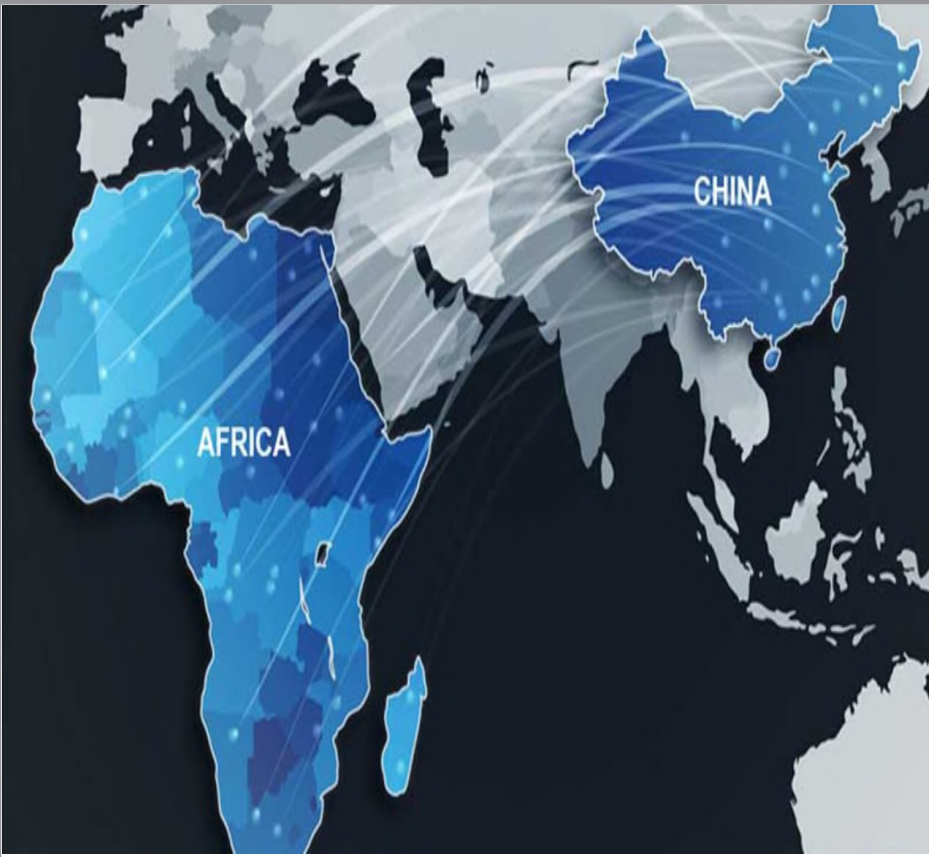
يهدف الكاتب في هذه المقالة إلى إثبات أن البحث في علم النفس المعرفي يوفر أساساً قوياً للواقعية الكلاسيكية. العقلانية هي معيار معرفي مُتطلب لا يستطيع تحقيقه سوى عدد قليل من القادة. إنه يتطلب الموضوعية والغاية، لكن البشر يميلون إلى النظر إلى العالم من خلال عدسة ذاتية ويلجأون إلى التنفيذ السريع للقرارات كاختصار لتجنب التحليل العميق. تظهر أبحاث علم النفس المعرفي أن التفكير العقلاني لا يتبع النمط ذاته في كل فرد، فهناك من هم أكثر موضوعية. إذا كانت السياسة الواقعية تعتمد على التفكير العقلاني، فلا يمكن عدّها أمراً مفروغاً منه، حيث ستقتصر العقلانية على عدد محدود من القادة ذوي الخصائص الفردية المحددة.

لدعم حجته القائلة بأن العقلانية نادرة وأن السياسة الواقعية استثناء في السياسة الخارجية، يفحص الكاتب في حالة يجب أن تكون فيها السياسة الواقعية شائعة بشكل خاص بين ممارسي السياسة الخارجية، وهي حالة: بروسيا قبل توحيد ألمانيا. كانت بروسيا حينها، أضعف القوى العظمى، محاطة بأعداء محتملين، ومنكشفة جغرافياً، ربما تكون هذه البيئة الخارجية قد حفزت التفكير العقلاني والسلوك العقلاني. تم توجيه السياسة الخارجية لبروسيا من طرف أوتو فون بسمارك، الذي يُعتبر أشهر ممارس واقعي في كل العصور. فاختار بدلاً من اتباع آراء أقرانه المحافظين، أن يكون استثناءً في بلاده، مشهوداً له بأسلوبه النفسي المعرفي. لم يكن هناك أي شخصية رئيسية في السياسة البروسية أو السياسية الألمانية بعد التوحيد، تشارك وجهات نظر بسمارك في الشؤون الخارجية، ولا حتى زملاءه المحافظين. غالباً ما يشير العلماء الواقعيون إلى الممارسين الواقعيين مثل بسمارك وإنجازاته عند شرح كيفية عمل السياسة الدولية، لكنهم بذلك يسلطون الضوء عن غير قصد على الندرة النسبية للسياسة الواقعية.

يقسم الكاتب المقالة إلى أربعة أقسام. في القسم الأول ، طور تعريفاً عملياً للسياسة الواقعية بناءً على دراسة الواقعية الكلاسيكية والبنويوية. يعرّف السياسة الواقعية على أنها السعي وراء مصالح الدولة الأنانية في ضوء القيود الهيكلية المادية إلى حد كبير ويرى أنّه يمكن فهمها على أنها أفضل ما يمكن لبلد فعله في أيّ حالة مُعطاة. يتفق جميع الواقعيين على أنّ طبيعة السياسة الدولية تشجع مثل هذه العقلانية. في القسم الثاني واستناداً إلى دراسة الواقعية الكلاسيكية، يرى أنّ السياسة الواقعية تتطلب عقلانية "إجرائية"، والتي تعتمد على كل من الموضوعية والمشاورات. في القسم الثالث يربط الكاتب الرؤى التقليدية بالأدبيات المتعلقة بعلم النفس المعرفي، موضحاً أنّ بعض الأفراد لديهم "دافع معرفي" أكبر - التزام بالفكر العقلاني - كما يوضح كيفية إجتماع المصلحة الذاتية والتفكير العقلاني لتوليد اتجاهات مألوفة في السياسة الخارجية . في القسم الأخير من مقالته يشرح الكاتب سبب أهمية دراسة حالة بسمارك. ويؤكد أنّه إذا كانت السياسة الواقعية موجودة حيث تكون القيود النظامية أكبر، فإن بروسيا في القرن التاسع عشر كان ينبغي أن تكون مليئة بالواقعيين. ثم ناقش واقعية بسمارك، مسلطاً الضوء على كيف أن التزامه الأناني ببروسيا، والتفكير العقلاني، والدوافع المعرفية شكلت منهجه في السياسة الخارجية. بالرغم من أن واقعية بسمارك معروفة بالفعل، فإن أهمية هذه المقالة تكمن في النهج الذي اتبعه الكاتب في التأصيل لها في الالتزام النفسي بالموضوعية والمشاورات. يقارن حالة بسمارك مع حالة حلفائه المحافظين، الذين كان لديهم قدر أقل من الأنا ودوافع معرفية أقل وكانوا تالياً أقل اهتماماً بأنفسهم في نهجهم تجاه السياسة الخارجية. كانوا حتى على استعداد للتضحية بالمصالح البروسية، ولم يكونوا مستعدين لشن حرب ضد الإمبراطورية النمساوية، والتي رأى بسمارك أنّها ضرورية لاستبعاد آل هابسبورغ من المجال الجرمانى وإنشاء دولة موحدة.

يختتم الكاتب المقالة بمناقشة تداعيات حجته على نظرية العلاقات الدولية والسياسة الخارجية. مجادلاً بأن قدرة الواقعيين على تقديم أيّ تفسيرات للسياسة الخارجية على أساس العقلانية الأداتية محدودة، بالنظر إلى أنّ معظم القادة يفتقرون إلى أنانية الدولة المطلوبة والأسلوب المعرفي. وهو يرى أنّ الواقعية الكلاسيكية الجديدة وسيلة أكثر إنتاجية للمساعي الأكاديمية. من ناحية أخرى من المرجح أن تشكل السياسة الواقعية السياسة الخارجية للقادة العقلانيين، وأولئك الذين يمارسون السياسة الواقعية سوف يكافئون من قبل النظام بطريقة لا يفعلها المفكرون الأقل عقلانية. أحد الأسئلة التي قد تطرأ هو ما إذا كان من الممكن نظرياً لنظام دولي أن يعمل على الأساس الذي يفترضه الواقعيون البنويون من دون السياسة الواقعية. يجيب الكاتب بالقول إنّ العالم يتكون إلى حد كبير من دول أنانية ولكن غير عقلانية، مما يجعل السعي إلى السياسة الواقعية أكثر أهمية.

إعداد: صايمه رشيد، باحثة مشاركة في مركز دراسات الإسلام والشؤون العالميّة



العنوان: إنتاج المعرفة فيما
بين دول الجنوب ومسألة
الهيمنة: البحث عن إفريقيا
في نظريات العلاقات الدولية
الصينية

المؤلف: إيلاريا كاروزا ولينا بن
عبد الله

مؤسسة انتساب المؤلف: معهد أبحاث السلام في أوسلو، قسم السياسة والشؤون الدولية في جامعة ويك فورست
الناشر: دورية الدراسات الدولية
التاريخ/المكان: شباط / فبراير 2022، الولايات المتحدة
نوع النص: دراسة أكاديمية مُحكمة
عدد الصفحات: 21

الرابط: <https://academic.oup.com/isr/article/063/6524936/24/1>

الكلمات المفتاحية: الجنوب العالمي، نظرية العلاقات الدولية، إنتاج المعرفة، هيمنة المعرفة، الصين، إفريقيا

ملخص:

صاغت العديد من الدراسات المتعلقة بالحقل النظري للعلاقات الدولية رؤيتها لتلك العلاقات على أساس أنها قائمة على قطبين: بين الشمال العالمي والجنوب العالمي، أو الغرب والشرق. تهدف هذه المقالة إلى تجاوز هذه الثنائية ودراسة التباينات والتسلسلات الهرمية المحتملة داخل العلاقات الدولية. يرى الكاتبان أنه من المهم عدم التغاضي عن التسلسل الهرمي لإنتاج المعرفة داخل الجنوب العالمي، أو افتراض أن قيود العلاقات الدولية السائدة ستزول تلقائياً عند دراسة العلاقات الدولية غير الغربية .

ترى الكاتبان أن على باحثي العلاقات الدولية النقدية وما بعد الكولونيالية، النظر في قضايا الهيمنة المعرفية وإنتاج المعرفة الهرمي ضمن رؤية الحقل النظري للعلاقات الدولية المتواجد في الهامش (خارج النظريات المتمركزة غربياً) من أجل تجنب تكرار المشاكل المتأصلة في العلاقات الدولية السائدة والأخطاء التي تسببها الهيمنة الغربية والأوروبية في هذا المجال. كما تدعوان الباحثين إلى أخذ هذه القضايا على محمل الجدّ لتجنب تكرار أخطاء الماضي .

طرحت كلٌّ من كاروزا وبن عبد الله في دراستهما الأسئلة الآتية: هل تضيف وجهات نظر الجنوب العالمي اللامركزية على نظريات العلاقات الدولية (مثل المركزية الأوروبية والمركزية الغربية)؟ هل يمكن أن يكون الجنوب موقعاً لأشكال أخرى من الهيمنة والتهميش؟ ما هي الاستراتيجيات المستخدمة عند فحص مسألة تمثيل الجهات الفاعلة في الجنوب العالمي في نظريات العلاقات الدولية القائمة على الجنوب العالمي؟

المقالة مقسمة إلى أربعة أجزاء. يبحث الجزء الأول في التسلسلات الهرمية الموجودة في الدراسات المتعلقة بالعلاقات الدولية عن الجنوب العالمي. في الجزء الثاني ترى الكاتبان بأن سرديات الشمال العالمي مقابل الجنوب العالمي ليست النمط الوحيد الذي يؤسس لعلاقات هرمية وينتج هيمنة معرفية. فعلاقات من مثل "الذات" (العلاقات القائمة على تضمين "الآخر" بدلاً من استبعاده، وعلى والتشابه بدلاً من الاختلاف) يمكن أن تنتج هيمنة معرفية. يبحث الجزء الثالث في وجود إفريقيا وغياها ضمن ما تسميه الكاتبان المجتمعات الفكرية المتواجدة في الصين. أما الجزء الأخير فيناقش الفجوات ونقص تمثيل إفريقيا في النظريات الصينية (التي هي جزء من الجنوب). يطرح هذا القسم من المقالة مشكلة كبيرة لأن النظريات الصينية لم تدمج بشكل هادف منظورات الجنوب العالمي الأخرى مع وجهات النظر الصينية بشكل متساوٍ، مما ينفي فكرة أن وجهات نظر الجنوب العالمي في العلاقات الدولية ناجحة في تحقيق اللامركزية في نظريات العلاقات الدولية (مثل المركزية الأوروبية والمركزية الغربية).

حدّدت الكاتبان ثلاثة قيود رئيسة في دراسات الجنوب العالمي بحقل العلاقات الدولية: 1. افتراض عالمية مفاهيم مثل السيادة والحوكمة والدولة، والتي غالباً ما تضع الدول الأوروبية كمرجع وتضع تطور الدولة الأوروبية كمعيار مثالي لتنظيم الوحدات السياسية في إفريقيا وأماكن أخرى، وتقييمها من ثمة. 2. الطبيعة الهرمية للحقل، فغالباً ما يكون الجنوب العالمي والدول النامية مصدراً لجمع البيانات والملاحظة التجريبية والسمنة البحثية. يمكن لهذه العلاقة الهرمية أن تضع علماء العلاقات الدولية المهتمين بدراسة إفريقيا وأمريكا الجنوبية وآسيا كمستهلكين للنظريات والمفاهيم التي طورها العلماء في الشمال العالمي. قد لا يكون هذا المنظور الأوروبي المركزي فعالاً دائماً في فهم التطورات في جنوب الكرة الأرضية. 3. منهجيات إنتاج المعرفة وأخلاقيات إجراء جمع البيانات وإقامة شراكات مع العلماء في البلدان النامية في العلاقات الدولية. لقد حفزت هذه القيود الدعوات إلى وجهات نظر ما بعد غربية / غير غربية، مما أدى إلى استكشاف مفاهيم جديدة كبديل للمفاهيم الغربية.

وفقاً للكاتبين، فإنّ النظر في كيفية تمثيل الجهات الفاعلة في الجنوب العالمي (مثل إفريقيا) والكتابة عنها وتدريبها ضمن نظريات وأبحاث العلاقات الدولية في الجنوب العالمي يُعتبر أمراً مهماً. وهذا يتطلب إعادة توجيه انتباهنا بعيداً من سردية الغرب مقابل "البقية"، والتركيز بدلاً من ذلك على كيف "يمكن للجنوب العالمي التحدث مع بعضه البعض والاستماع إلى بعضه البعض" (الجنوب-الجنوب).

ركزت الدراسة بشكل أساسي على تمثيل إفريقيا في الدراسات الصينية. للوقوف على ذلك فقد أجرت الكاتبان تحليلاً منهجياً لمحتوى 234 مقالة صادرة بالمجلات الصينية المقروءة على نطاق واسع والتي نُشرت باللغتين الصينية والإنجليزية من العام 2010 إلى العام 2020، مما قادهما في النهاية إلى تضييق القائمة إلى تسعة وستين مقالة، والقراءة الكاملة لأربعة عشر مقالة استوفت معايير معالجة القارة الإفريقية أو الدراسات الإفريقية بشكل كبير من منظور العلاقات الدولية، بدلاً من مجرد ذكر اسم إفريقيا بشكل عابر. كما حللتا المجلات الصادرة باللغة الصينية، وقد أظهرت النتائج أن إفريقيا مذكورة على نطاق ضيق كسياق للتدخلات الصينية مثل المساعدة أو عمليات مكافحة القرصنة أو حفظ السلام أو المساعدة الإنمائية للقارة السمراء. لم تجد الكاتبان أي مقالات تتعامل بشكل هادف مع إفريقيا أو وجهات النظر الإفريقية في التنظير الصيني للعلاقات الدولية.

بناءً على هذا التحليل خلصت الكاتبان إلى أنّ الجهد لا يزال محدوداً، ويفتقر إلى التنوع عبر تضمين وجهات النظر الجنوبية الأخرى، بالرغم من أن مساهمة الصين في حقل التنظير الخاص بالعلاقات الدولية قد فتحت مساحة لوجهات النظر والمفاهيم الصينية التي تعد جزءاً من إنتاج المعرفة الجنوبية. تعتقد الكاتبان أنّ محاولات الصين مبتكرة ومهمة، إلا أنّها يمكن أن تؤدي إلى أشكال جديدة من الهيمنة المعرفية وتسلسلات هرمية لإنتاج المعرفة داخل العالم الجنوبي نفسه. يعمل العديد من العلماء على تفكيك الهيمنة الغربية، لكن التحدي يكمن في تجنب استبدال شكل من أشكال الهيمنة بآخر.

اعتمدت الكاتبان إفريقيا كمثال في الدراسات الصينية أو النظرية الصينية لإظهار نمط التنظير المتواجد داخل العالم الجنوبي.

وهما تقترحان أنّ على الدراسات المستقبلية توسيع النطاق لتشمل مناطق أخرى مثل جنوب شرق آسيا أو أمريكا اللاتينية في نظريات العلاقات الدولية القائمة في الصين. لقد حلّلت هذه الدراسة، ومع تنامي دور الصين في العلاقات الدولية ومواجهة المركزية الأوروبية والهيمنة الغربية بشكل متزايد، تساؤلاً مهماً: ما إذا كانت النظريات الصينية ستمثّل بالفعل تحرّراً من المركزية الغربية وتسمح لإفريقيا، كجزء من العالم الجنوبي، أن تُضمّن على قدم المساواة في نظريات العلاقات الدولية الصينية .

إستناداً إلى تحليل مقالات العلاقات الدولية باللغتين الإنجليزية والصينية المنشورة بين عامي 2010 و 2020، يمكننا أن نرى أنّ استخدام الصين لخطاب التضامن بناءً على التاريخ المشترك للجنوب كان يهدف إلى ترويج مشروع جنوب-جنوب والمساهمة في إنتاج المعرفة. ومع ذلك فقد برزت الصين كنموذج ناجح يجب اتباعه أو دمج من قبل الجهات الفاعلة الجنوبية الأخرى مثل إفريقيا. هذه السرديات التي تمنح الصين سلطة أبوية كنموذج ناجح للجهات الفاعلة الجنوبية الأخرى يمكن أن تؤدي إلى استبعادهم وتهميشهم في حقل العلاقات الدولية، تماماً كما هو الوضع في ظل المركزية الغربية. لذلك لا يمكن تطبيق النظريات الصينية عالمياً على دول أو مناطق أخرى، ويجب على الجهات الفاعلة مجتمعةً المساهمة في بناء أسس معرفية جديدة في حقل العلاقات الدولية .

إعداد: شروق مستور، باحثة متحصّلة على الماجستير في تخصّص الأمن والدراسات الاستراتيجية



العنوان: القوى المتوسطة
في العالم متعدد الأقطاب

المؤلف: آرتا مُعيني
وكريستوفر موت وزتشاري
بايكين وديفيد بولانسكي

مؤسسة انتساب المؤلف: معهد السلام والدبلوماسية

الناشر: معهد السلام والدبلوماسية

التاريخ/المكان: 26 آذار/ مارس 2022، الولايات المتحدة-كندا

نوع النص: ورقة بيضاء

عدد الصفحات: 30

الرابط: [/ middle-powers-in-the-multipolar-world/2022/03/26/https://peacediplomacy.org](https://middle-powers-in-the-multipolar-world/2022/03/26/https://peacediplomacy.org)

الكلمات المفتاحية: القوى المتوسطة، الواقعية، المركبات الأمنية الإقليمية للقوى المعنوية بها، عالم متعدد الأقطاب

ملخص:

تفترض الورقة أن التحول نحو عالم متعدد الأقطاب في النظام الدولي سيزيد من الفرص والمخاطر على المستوى المتوسط أكثر من أي وقت مضى. لذلك يحرص الكتاب على توفير إطار نظري لدراسة التأثير المحتمل للقوى المتوسطة على المشهد الجيوبوليتيكي الناشئ.

المقالة مقسمة الى قسمين رئيسيين. يتناول القسم الأول عدم وجود تعريف أو معايير واضحة ومقبولة لما يشكل "القوى المتوسطة". توقع تقرير الاتجاهات العالمية لعام 2030 أن القوى المتوسطة ستستمر في اكتساب مكانة وتأثير كبيرين في السياسة العالمية في السنوات المقبلة، إلا أنه لم يشرح لماذا سيحدث هذا أو كيف سيحدث، كما أنه لم يقدم تعريفاً معيناً، أو معايير لتحديد مفهوم القوى المتوسطة. يعزو كتاب البحث السبب الرئيسي لقلة الاهتمام بهذا المفهوم في نظريات العلاقات الدولية إلى هيمنة النزعتين العالمية والعقلانية، مما جعل من الصعب تحديد الدول التي يمكن اعتبارها قوى متوسطة وفهم تأثيرها المحتمل على المسرح العالمي، ويقترحون لحل تلك القضية استخدام الواقعية الكلاسيكية الجديدة والواقعية الثقافية والدراسات الأمنية والنظرية الإقليمية الجديدة لتطوير تعريف جديد وأصيل لمفهوم القوى المتوسطة. وفي السياق نفسه يرون أن نظرية المركبات الأمنية الإقليمية التي طورها بوزان وويفر يمكن أن توفر إطاراً مفيداً لفهم القوى المتوسطة، من خلال النظر في بنية ما بعد الحرب الباردة وتقييم التوازن النسبي للقوى، ودراسة العلاقات المتبادلة بين الاتجاهات الإقليمية والعالمية داخل تلك القوى.

يخلق الصراع بين القوى العظمى، لا سيما عقب صعود روسيا والصين، مخاوف أمنية للقوى المتوسطة تدفعها إلى تشكيل المُرَكِّبات الإقليمية أو الانضمام إليها، من أجل تعزيز الترابط الأمني وتوازن القوى. فالقوى المتوسطة بخلاف القوى العظمى لا تسعى إلى الهيمنة العالمية، بل تقتصر نواياها وأنشطتها على المُرَكِّبات الأمنية الإقليمية الخاصة بها، وذلك مردّه إلى قوّتها النسبية. هذا يميّز تلك الدول عن البلدان الثانوية أو الهامشية. مع ذلك ونظراً لأن تلك القوى تمارس نفوذها على جيرانها الأصغر، فقد يؤدي ذلك أحياناً إلى تداعيات عالمية، إذ تتحد الدول المحيطية مع القوى الخارجية لموازنة القوة. يمكن ملاحظة ذلك في بلدان أوروبا الشرقية، حيث تعتمد دول مثل بولندا وليتوانيا بشكل كبير على الناتو لتحقيق التوازن ضد روسيا. ومن خلال تكييف نموذج مُركَّب الأمن الإقليمي ليشمل مفاهيم "القوى المتوسطة" و "الدول المحيطية" و "المُرَكِّبات الثقافية" يمكن أن تُنظر إلى القوى المتوسطة باعتبارها مرتكزات لهذه المُرَكِّبات الإقليمية مع تكوين مُركَّب أمني إقليمي حولها.

من الضروري كما ترى الدراسة النظر في الجذور الجغرافية والمواقف النسبية للقوى المتوسطة فيما يتعلّق بجيرانها، وكذلك مصالح القوى العظمى، من أجل تحديد توجهها الاستراتيجي وفهمه بوضوح. فكوريا الجنوبية مثلاً تتمتع بنفوذ اقتصادي وثقافي، إلا أن هذا لم يكن كافياً لمنع الصين واليابان من تقييد حريّتها الاستراتيجية، بسبب موقعها كخط صدع جيوبوليتيكي مركزي بين البلدين وحتى روسيا. بالمثل، تُعتبر كندا والمكسيك محدودتان في قدرتهما على العمل بشكل مستقل، بسبب قربهما من الولايات المتحدة. يشير البحث إلى أنّ عودة بروز السياسة الواقعية والسيادة الثقافية بين الدول الحضارية، التي تتمتع بجذور جغرافية قويّة وهويات ثقافية تاريخية، تساهم في عودة القوى المتوسطة. تشير الواقعية الثقافية إلى أنّ التعددية الثقافية لا تمنع المنافسة بين الحضارات على طول خطوط الصدع للسيطرة على المناطق، وأن مثل هذه المنافسة تتماشى مع المبادئ الواقعية ويمكن أن تؤدي إلى تقلب علاقات الصداقة أو العداء، بحسب السياق وتوازن القوى. تقع العديد من مناطق الصراع الأكثر أهمية وديمومة وتسبباً بعدم الاستقرار العالمي، في المناطق الرمادية بين المجموعات الثقافية الرئيسية، بما في ذلك أوكرانيا والعراق وكوريا واليمن وسوريا وكاراباخ.

يهدف القسم الثاني من المقالة إلى تحديد ما هي القوى المتوسطة، من خلال دراسة السلوكيات الاستراتيجية التي تتبنّاها، باستخدام دراسات الحالة التي تبيّن كيف تتصرّف هذه الدول في الممارسة العملية. من الواضح أن القوى المتوسطة لا تتصرّف جميعها بالطريقة نفسها، لذا فإنّ التصنيف البنيوي ليس مفيداً. ويمكن تقسيمها إلى قوى متوسطة رجعية وقوى الوضع الراهن. يشير التقرير إلى دراسة بول كيندي السابقة، "صعود القوى العظمى وأفولها"، والتي يناقش فيها كلاً من القوى المتوسطة التعديلية وقوى الوضع الراهن وأدوارها الرئيسية في الأزمات الجيوبوليتيكية. يحلّل التقرير الطرق المختلفة التي يمكن من خلالها تصنيف القوى المتوسطة على أنّها رجعية أو قائمة على الوضع الراهن.

غالباً ما تسعى القوى المتوسطة التعديلية، مثل إيران وتركيا، إلى الإطاحة بديناميات القوة الحالية في مُركِّباتها الأمنية الإقليمية الخاصة من أجل زيادة قوتها النسبية. قد تقوم بذلك مباشرة أو من خلال الوكلاء أو من خلال مزيج من الاثنين. تميل هذه القوى إلى العمل بطريقة واقعية ولديها درجة تحمّل عالية للمخاطر، ممّا يمنحها المزيد من الخيارات ولكنه يزيد من المخاطر التي تهددها. لقد أصبحت إيران على سبيل المثال قوة متوسطة تعديلية منذ الثورة الإسلامية العام 1979، بينما أصبحت تركيا تدريجياً أكثر تعديليةً في العقدين الماضيين بسبب احتضانها "للنزعة العثمانية الجديدة".

القوى المتوسطة في الوضع الراهن راضية بشكل عام عن ميزان القوى داخل مُركِّباتها الأمنية الإقليمية. وتتملّ استراتيجيتها الأساسية في العمل ضمن النظام الحالي الذي تقوده القوة العظمى لتحقيق أهدافها الخاصة مع تعزيز قوّتها الناعمة وسمعتها في المجتمع الدولي، من خلال المشاركة في المنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف (الليبرالية). ألمانيا مثال على هذا النوع من القوة المتوسطة، بصفتها عضواً رائداً في الاتحاد الأوروبي ولعاباً نشطاً في الناتو، مع مساعيها الاقتصادية السيادية ومبادراتها الدبلوماسية.

يمكن أن تمتد المسارات الاستراتيجية للقوى المتوسطة، سواء أكانت تعديلية أم من قوى وضع راهن، إلى ما وراء مناطقها الخاصة إذا تعاونت مع الولايات المتحدة، وهي قوة عظمى تهدف إلى الحفاظ على النظام الدولي القائم على الأيديولوجية الليبرالية الغربية. ستبقى الولايات المتحدة في عالم متعدد الأقطاب، قوة عظمى في الوضع الراهن، لها العديد من المؤيدين وخاصة من دول القوى المتوسطة التي تسعى إلى الحفاظ على العلاقات الودية معها وتعزيزها. هذه الجهود لن تمنع القوى المتوسطة من السعي لتحقيق أهدافها المستقلة أو حتى الترويج لأجندات سياسية محلية قد تتعارض أحياناً مع الإجماع الليبرالي لواشنطن. في المقابل فالنوايا الجيوبوليتيكية للقوى التعديلية أكثر غموضاً ولا يمكن التنبؤ بها.

يخلص البحث إلى أن العالم متعدد الأقطاب سيزيد من الأهمية الجيوبوليتيكية للأقاليم ويعزز قدرة القوى المتوسطة على قيادتها. سيكون من غير المرجح أن تتدخل القوى العظمى من "فوق". يمكن تحديد القوى المتوسطة من خلال جذورها الجغرافية وأصولها التاريخية والثقافية كدول حضارية، ومن خلال قدراتها الاقتصادية والعسكرية القوية مقارنة بجيرانها، ومن خلال طموحها الإقليمي أيضاً. لدى القوى المتوسطة القدرة على التأثير على المسرح العالمي بطرق عدة، مثل العمل كوسطاء والحد من عدم الاستقرار على مستوى النظام. كان الصراع وفقاً لنظرية الواقعية الثقافية بين القوات المسلحة الروسية والأوروبية القارية على خط الصدع في أوكرانيا متوقعاً، من دون الدور المخفف للدبلوماسية. في الوقت نفسه القوى المتوسطة التعديلية أكثر جرأة في تأكيد إرادتها، مما قد يجزّ نحو عواقب جيوبوليتيكية كبيرة. من المهم مراعاة وجود القوى المتوسطة عند فهم النطاق الكامل للأحداث الكبرى.

يحدّر كتاب البحث من العواقب الوخيمة الممكنة المترتبة على تجاهل تأثير القوى المتوسطة، مستشهدين بمثال فشل إدارة بوش في الاعتراف بأنه في حين لن يكون للولايات المتحدة وجود دائم في العراق، فإن إيران ستبقى جارة دائمة. يشير البحث إلى أنّ هذه المناقشة هي مجرد بداية لحوار أوسع حول دور القوى المتوسطة في السياسة الدولية، بخاصة وأنّ التحولات نحو التعددية القطبية من المتوقع أن تزيد من بروز تلك القوى في المستقبل.

إعداد: ريمة مداح، باحثة متحصّلة على الماجستير في تخصّص في العلاقات الدولية والقانون الدولي



العنوان: الإنتصار للنزعة
الأممية الواقعية: ردُّ على
مقال دانيال دودني وجون
آيكنبري

المؤلف: أناتول ليفين

مؤسسة انتساب المؤلف: معهد كوينسي لفن الحكم المسؤل

الناشر: البقاء: مجلة الإستراتيجية والسياسة العالمية

التاريخ/المكان: 16 أيلول/سبتمبر 2021، الولايات المتحدة

نوع النص: دراسة بمجلة أكاديمية

عدد الصفحات: 27

الرابط: <https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/00396338.2021.1978746>

الكلمات المفتاحية: إئتلاف كوينسي، النزعة الأممية الواقعية، النزعة الأممية الليبرالية، مقارنة الكبح/ضبط النفس، الهيمنة، السياسة الخارجية الأمريكية

ملخص:

في شهر يوليو 2021 نشر كلُّ من دانيال دودني وجون آيكنبري (وهما من الدعاة البارزين للنزعة الأممية الليبرالية) مقالاً بعنوان: "كبح في غير موضعه: إئتلاف كوينسي في مواجهة النزعة الأممية الليبرالية" (أنظر ملخصي للمقال في العدد رقم 90). يُقدِّم المقال نقداً لاذعاً لدعاة "مقاربة الكبح/ضبط النفس" الواقعيين (وغير الواقعيين) في السياسة الخارجية الأمريكية، أو ما سمَّاه الباحثان "بإئتلاف كوينسي". تُنسب هذه التسمية لجون كوينسي آدمز، الرئيس السادس للولايات المتحدة الذي يُعتبر المُلهم الأول لدعاة مقاربة الكبح المعاصرين أمثال جون ميرشايمر وستيفن والت وأندرو باسيفيتش وستيفن ويرثايم وإيما أشفورد وأناتول ليفين، وقد أنشأ في سنة 2019 "معهد كوينسي لفن الحكم المسؤل" ليستقطب أمثال هؤلاء الباحثين الداعين إلى ضرورة تحلي واشنطن بمزيد من ضبط النفس في سياستها الخارجية وتجنُّب الوقوع في فخِّ إغراء القوة وعدم عسكرة السياسة الخارجية وإنهاء حروبها غير الضرورية اللامنتهية. يضمُّ المعهد ما يراه كلُّ من دودني وآيكنبري "إئتلافاً غربياً" يشمل "الليبراليين (أو التحرريين) والواقعيين والتقدميين اليساريين من مناهضي النزعتين الإمبريالية والتدخلية العسكرية. بالرغم من التحدي الذي يُشكِّله هذا "الإئتلاف" على مكانة النزعة الأممية الليبرالية وتأثيرها في سياسة البلد الخارجية، إلّا أنَّ الكاتبان حاججا بأنَّه إئتلافٌ مليئٌ بالمتناقضات والنقائص وسيكون مصيره الفشل، فضلاً أنَّه يُقدِّم أجندة غير قادرة على استيعاب التحولات العالمية الجديدة وبأنَّ النزعة الأممية الليبرالية التي يدعون لها، في المقابل، لاتزال قادرة على تقديم الحلول الأنسب لمشكلات السياسة الخارجية الأمريكية والنظام العالمي ككل.

في المقابل، يأتي مقال أناتول ليفين (الواقعي المنتسب لمعهد كوينسي) كردّ على مقال دودني وآيكنبيري ونقد لنزعتهم الأُممية الليبرالية، ودفاعاً عما يُسمّيه بـ "النزعة الأُممية الواقعية"، ليُساهم بذلك في تجديد المناظرة والجدل القائم بين الليبراليين والواقعيين بخصوص الكيفية التي ينبغي أن تتعامل بها الولايات المتحدة في سياستها الخارجية وطبيعة نظرتها لنفسها ولمكانتها في العالم .

ينقسم مقال ليفين إلى خمسة أقسام. يُناقش القسم الأول مسألة "الإئتلاف" في حدّ ذاته. لقد ادّعى دودني وآيكنبيري بعدم وجود وحدة إيديولوجية "لائتلاف كوينسي" وبأنّه مليئٌ بالتناقضات. يُحاجج ليفين بأنّ في كلا الإدعائين مغالطة عميقة، حيث لا يقوم "إئتلاف كوينسي" على وحدة إيديولوجية، بل يجتمع أعضاؤه على الاتفاق في بعض القضايا، لاسيما المتعلقة برفضهم للهيمنة الأمريكية والتدخل العسكري الغربي، بينما يختلفون في قضايا خارجية وداخلية أخرى كاختلاف بعض أعضاء كوينسي الواقعيين واليساريين مع أعضاء معهد كاتو الليبراليين في أجندتهم التحررية الداخلية. كما أنّ فكرة الإئتلاف هذه ليست بدعة جديدة، فقد تكوّن في الماضي إئتلاف عارض حرب فيتنام، ضمّ واقعيين من أمثال رينهولد نيبور والسيناتور جيه ويليام فولبرايت، وطلاب تيار "اليسار الراديكالي من أجل مجتمع ديمقراطي"، كانوا مختلفين بشدّة حول قضايا عديدة لكنهم اتفقوا جميعاً بأنّ التدخل العسكري الأمريكي في فيتنام كان خطأ كارثياً له عواقب إجرامية، وقد كانوا على حقّ. بنفس الطريقة اتفق أعضاء معهد كوينسي وحلفاؤهم على معارضة التدخل العسكري الأمريكي ومسألة "بناء الدولة" في أفغانستان والعراق وليبيا، ثم أثبتت الأيام أنّهم على حقّ أيضاً .

علاوة على ذلك، فإنّ الأُمميين الليبراليين ذاتهم جزءٌ من إئتلافٍ نشأ بحكم الواقع، ففي دعمهم للهيمنة الأمريكية العالمية والنزعة التدخلية يشكّلون أجندةً مشتركةً مع كل من المحافظين الجدد والأصوليين الدينيين والإمبرياليين الأمريكيين .

إضافةً لذلك يصف الكاتب إدعاء دودني وآيكنبيري بوجود "ألفيّة وتغاربٍ بين معهد كوينسي والرئيس السابق دونالد ترامب" بالإدعاء السخيف والمشوّه، مقدّمًا أمثلةً عن التضارب التام بين سلوكيات ترامب وما كان يدعو إليه أعضاء المعهد. على سبيل المثال، مرّق ترامب الاتفاق النووي مع إيران، بينما رافع معهد كوينسي بقوة لأجل عقد صفقة وإيجاد تسوية عقلانية مع إيران. منح ترامب "إسرائيل" والسعودية والإمارات دعماً غير مشروط، في حين ينتقد المعهد بشدّة شروط هذه الشراكات وسلوكيات الشركاء أنفسهم في المنطقة كالتدخل السعودي في اليمن. تبنّى ترامب برنامجاً مُعادياً بشدّة تجاه الصين، في حين دعا المعهد إلى الحذر والبراغماتية في علاقات الولايات المتحدة مع الصين وإلى مواصلة التعاون مع بيجين حيثما كان ممكناً. بل يذهب الكاتب إلى القول بأنّ سياسات ترامب كانت تحمل سماتٍ كاملةً للنزعة الأُممية الليبرالية التي يدافع عنها آيكنبيري وحلفاؤه. وفي الوقت الذي تستمر فيه إدارة بايدن في السير على خطى إدارة ترامب بشنّها "لحرب باردة جديدة" ضدّ الصين (والتي يُرافع لأجلها دودني وآيكنبيري)، يرى معهد كوينسي بأنّها حربٌ عبثيةٌ تستمر في تثبيت المُجمّع العسكري-الصناعي الأمريكي وتبذير تريليوناتٍ أكثر على برامج عسكرية غير ضرورية مُصمّمة لتنفذ الشركات الأمريكية بدلاً من الدفاع عن الأمن الفعلي للمواطنين الأمريكيين الفعليين .

ينفي الكاتب أيضاً ادعاء دودني وآيكنبيري مهاجمة المعهد لهيئة الأمم المتحدة ونقده لدورها في تعزيز التعاون الدولي، وكذا معاداته للاتحاد الأوروبي. في الحقيقة لا يؤمن ليفين وزملاؤه بأنّ الأمم المتحدة ستصير يوماً ما "حكومةً عالمية"، كما يرون بأنّ محاولة تحويل الاتحاد الأوروبي من كونفيدرالية فضفاضة إلى نمطٍ من الدولة الخارقة كان خطأ خلق ردود فعلٍ عكسية خطيرة ومؤسفة في العديد من بلدان الاتحاد الأساسية. يشير الكاتب بأنّ دودني وآيكنبيري يتعمّدان الخلط بين الأُمميين الواقعيين والليبراليين المحليين، ويتهمان بوضوح الواقعيين بمعارضتهم لإجراءات التعاون الدولي. وفقاً للكاتب، فلا الواقعيين القدماء ولا المعاصرين عارضوا إجراءات عمل منظماتٍ دولية كالصحة العالمية واليونسكو أو أنكروا التغيّر المناخي أو عارضوا إجراءات التلقيح ضدّ كوفيد-19، كما يؤكّد بأنّ الاختلاف القائم بين النزعة الأُممية لليبراليين والنزعة الأُممية للواقعيين يكمن في الفهم المختلف تماماً بخصوص أيّ "نزعة أُممية" بالضبط تساهم على نحو أفضل في تحقيق السلام الدولي والتنمية والتعاون، مُتابعةً للأهداف الإنسانية الجوهرية. كما يكمن الاختلاف في المواقف المختلفة للطرفين تجاه مسار السياسة الخارجية والأمنية للولايات المتحدة وحلفائها، فلطالما أكدت الواقعية على الحكمة والتروي والكبح والابتعاد عن العجرفة في السياسة الخارجية والأمنية، وكلّها ليست مرادفات للشوفينية القومية والانعزالية الفجة ومعارضة التعاون الدولي التي حاول دودني وآيكنبيري إلصاقها بالواقعية. يستلهم معهد كوينسي توجّهه من واقعيين كانوا ذوي نزعة أُممية على رأسهم نيبور وموغانثو وكينان وفولبرايت،

لكنهم كانوا أمميّين بطريقةٍ تختلف عن أمميّة آيكنبري وحلفاؤه، فقد عارضوا الشيوعية بعمق، لكنهم عارضوا أيضًا النزعة التدخلية العسكرية للولايات المتحدة والهيمنة باسم مناهضة الشيوعية، على رأسهم كينان الذي أنكر تحوّل إستراتيجية الاحتواء (التي صاغها) إلى نزعةٍ عسكريةٍ وبارانويا وتعصّبٍ إيديولوجيٍّ وطُمُوحٍ إمبرياليٍّ للولايات المتحدة، حيث عارض بعد نهاية الحرب الباردة توسّع الناتو باتجاه الكتلة السوفياتية السابقة مُحاجّجًا بأنّ ذلك لم يكن ضروريًا للأمن الغربي وسوف يؤدّي بشكلٍ حتميٍّ إلى انهيارٍ خطيرٍ عالي المستوى في العلاقات مع روسيا، خلافًا لما دعا له الأمميّون الليبراليون.

في القسم الثاني يُدين الكاتب النزعة الأمميّة الليبرالية ويحملها قسطًا كبيرًا من المسؤولية عن الجوانب المدمّرة للغاية للسياسة الخارجية الأمريكية خلال الجيل الماضي، كما يُدين عجزها عن فهم البلدان الأخرى سواءً تلك المنافسة لواشنطن أو تلك التي كانت مواضيعًا لسياساتها وتدخلاتها، كما أنّه ينفي ادعاء دودني وآيكنبري ارتباط الواقعية بالمحافظين الجدد وكوارث حربيّ العراق وأفغانستان ويثبت العكس تمامًا، أيّ ارتباط الأمميّين الليبراليّين بسياسات المحافظين الجدد وكوارثهم. يُحاجج ليفين بأنّ الهيمنة العسكرية الأمريكية والنزعة الأمميّة الليبرالية مترابطان، لا يمكن تبنيّ إحدهما دون الأخرى، ويجمع بينهما النزعة القومية الإيديولوجية الأمريكية. تُغطّي النزعة الأمميّة -في نظره- على النزعة الإمبريالية الأمريكية وتوفّر لها الأسس الإيديولوجية لتبرير الحروب العدوانية الأمريكية على الشعوب الأخرى وتشجّبت الانتباه والمال وتحويله عن الحاجات المحليّة الطارئة وزيادة العدوانية الدولية وإعاقة التعاون الدولي وتقويض احترام القانون الدولي .

ينفي الكاتب أيضًا ذلك الارتباط الذي أقامه دودني وآيكنبري بين منظريّ مقارنة "الهيمنة الواقعيّين" وبين "المحافظين الجدد" وحروبهم، فمنظريّ هذه المقاربة أدانوا بشكلٍ مستمرٍّ ممارسة الهيمنة الأمريكية عبر العالم بما فيها منطقة الشرق الأوسط، بل ما حدث هو العكس تمامًا، فقد تواطئ الأمميّون الليبراليون مع المحافظين الجدد ودعموا مسألة "بناء الدولة الديمقراطية" التي تبنتوها في أفغانستان والعراق وليبيا، فكانت لغة النزعة الأمميّة الليبرالية تتخلّل الحجج العامّة لإدارة بوش الابن في غزوه للعراق، كنشر الديمقراطية وتغيير النظام. باختصار، كانت "أجندة الحرية" التي تبنتها إدارة بوش من أجل الشرق الأوسط أجندةً أمميّةً ليبراليةً بامتياز.

علاوةً على ذلك يصف الكاتب مقال دودني وآيكنبري بكونه صدى لخطاب توني بلير الذي ألقاه أمام الكونغرس الأمريكي سنة 2003 تحت عنوان "عقيدة المجتمع الدولي"، كان خطابه المبرّر لحرب العراق يحمل تصوّرات الأمميّين الليبراليّين، حيث جعل من القيم الليبرالية قيمًا عالميّة، لا غربيّةً فحسب، وقسّم العالم إلى ديمقراطياتٍ مدافعةٍ عن الحرية، وديكتاتورياتٍ مدافعةٍ عن الاستبداد. كانت أفكار الأمميّين الليبراليّين أيضًا وراء كارثة ليبيا وما أحدثته من تداعياتٍ في جوارها وفي أوروبا، فإسقاط نظام القذافي كان مبرّرًا بفكرة "مسؤولية الحماية" التي يُدافع عنها هؤلاء. هكذا يخلص الكاتب هنا بأنّ السلوكات الأمريكية الكارثية القائمة على أسسٍ دعم "نقاءٍ وخيريّة" دوافع النزعة الأمميّة الليبرالية لن تتمكّن من غسل الأيدي ممّا حدث من مآسي لهذه الدول وشعوبها .

في القسم الثالث يتحدّث الكاتب عن ما سمّاه بـ "أوجه القصور الفكرية للنزعة الأمميّة الليبرالية"، حيث يرى بأنّ دعاة الأمميّة الليبرالية لا يهتمّون بدراسة ثقافات وتقاليد البلدان الأخرى، ولديهم دافعٌ عاطفيٌّ لا شعوريٌّ قويٌّ لعدم دراسة هذه البلدان، فالأمميّون الليبراليون يؤمنون بأنّ الديمقراطية الليبرالية ذات الطراز الغربي هي الشكل الوحيد القيم والشرعي للحكم بالنسبة لأيّ مجتمع بشري، وبأنّ كلّ مجتمعٍ في هذا الزمن قادرٌ على تبنيّ الديمقراطية الليبرالية، بل وأنّ التقدّم البشري يعتمد بشكلٍ كاملٍ على الديمقراطية الليبرالية. هكذا فإنّ غائيّة الأمميّين الليبراليّين ساهمت في الرفض الأعمى طيلة عشرين سنةً لدراسة تاريخ أفغانستان وثقافتها، وحالت دون التعلّم من المحاولات الفاشلة السابقة لخلق دولة أفغانيّة حديثة أو التعلّم من نجاح طالبان. بدلًا من ذلك تواطأ هؤلاء مع الإدارة الأمريكية لخلق ديمقراطيةٍ زائفةٍ ومجتمعٍ مدنيٍّ زائفٍ في أفغانستان سرعان ما تلاشى، بل تواطؤوا أيضًا في خلقٍ قادةٍ سياسيين ومثقفين ليبراليّين مزيفين وانتهازيين لعبوا دورًا في تدمير البلد وشعبه. بعد كلّ ما حدث من كوارث، لا تزال فئةٌ من الأمميّين الليبراليّين يدعمون الحملة الغربية في أفغانستان على غرار الكاتبة المعروفة آنّا ألبليوم التي كتبت شهر أغسطس 2021 مقالًا بعنوان "الديمقراطية الغربية تستحقّ قتلاً من أجلها"، الأكثر من ذلك، تلعب إيديولوجية هؤلاء دورًا حاسمًا اليوم في محو دروس العراق وأفغانستان من الوعي العام الأمريكي، مثلما فعل أسلافهم من قبل مع دروس فيتنام. كلّ ذلك يُظهر في نظر الكاتب فساد الأمميّين الليبراليّين وزيف "ديمقراطيّتهم".

أما القسم الرابع فيُقدّم أمثلةً عمليّةً عن ضيق الأفق والغطرسة الدّان تتصّف بهما النزعة الأمميّة الليبرالية مثلما عكستها مقالة دودني وآيكنبري، حيث يرى ليفين بأنّ تجاهل شرعية النظم السياسية الأخرى يُعتبر الجانب الأكثر تدميرًا وخطورةً في إيديولوجية هؤلاء، فهم مُحفّزون لتدمير النظم "غير الديمقراطية" وإظهارها كعدو، الأمر الذي يُساعدهم على تبرير ممارسة العدوانية عليهم. لذلك وصف الكاتبان الصين بكونها تُمثّل "تهديدًا شاملاً" للغرب. في هذا الصدد يرى الكاتب خلاف ذلك، إذ لا تُحاول الصين أن تنشر الثورة أو تُخرّب الأنظمة السياسية الأخرى كما كان الاتحاد السوفيياتي يفعل، كما أنّ تواجدها الخارجي تواجدٌ إقتصادي ولا تملك خارج بحر الصين الجنوبي إلّا محطةً بحريّةً واحدةً وصغيرةً في جيبوتي، خلافًا للولايات المتحدة التي تمتلك قواعدًا عسكريةً عديدةً وكبيرةً ما وراء البحار. علاوةً على ذلك لا تُجبر الصين الدول الأخرى على تبنيّ نموذجها في الحكم، إذ تترك لهم الخيار في ذلك، رغم أنّها خلقت نموذجًا ناجحًا غير مسبوقٍ لتنميةٍ رأسماليةٍ بقيادةٍ استبدادية. لذا يرى ليفين بأنّ التحديّ الذي يواجهه الغرب يتمثّل في تقوية جاذبية نموذجها الخاصّ عبر متابعةٍ إصلاحٍ داخليّ ناجحٍ بدلاً من شنّ حملاتٍ صليبيّةٍ ديمقراطيةٍ -مثلما يدعو آيكنبري وحلفاؤه- تحتاج دوماً إلى وجود "عدوٍ مُهدّدٍ" لتبريرها. قد يؤدّي تجاهل الأمميّين الليبراليّين لشرعية الدول الأخرى غير المرتكزة على "سيادة شعبها" إلى حروبٍ كبرى بين الدول مثلما حدث ذلك سابقًا في الحروب النابوليونية بعد الثورة الفرنسية، حيث رُفعت المُثل السياسية القومية للثورة واختلطت بالنزعة الإمبريالية وأدّت إلى عدوانٍ عسكريّ فرنسيّ على الشعوب الأخرى ولّد بدوره ردود فعلٍ القوميّين-المحافظين في ألمانيا وغيرها من الدول، طاردت أوروبا بعدها لأجيالٍ وتسبّبت في إنتاج أفضع حروب القرن العشرين، أيّ الحربين العالميتين .

إضافةً إلى ما سبق، لم يفهم الأمميّون الليبراليّون، حسب ليفين، بأنّ التخلّلات العسكرية لأمريكا وحلفائها، وما أنتجته من إسقاطٍ لأنظمةٍ وتدميرٍ لدولٍ، عزّزت شعورًا بالشكّ لدى العديد من المواطنين الروس والصينيّين وغيرهم بخصوص النوايا الأمريكية، لذلك فخطابات واشنطن عن نشر الديمقراطية عبر العالم ومواجهة الأنظمة الاستبدادية وتغييرها سنّفهم حتمًا في دول كالصين وروسيا وإيران بأنّها سعيّ أمريكيّ متعمّد لتدمير هذه الدول بغضّ النظر عن التكلفة التي ستتحملها شعوب هذه الدول. فلا غرابة إذن من أن تدعم هذه الدول بعضها البعض ضدّ المصالح الأمريكية وجهود "الدمقرطة" العالمية .

أمّا عن مسألة كيفية التعامل مع الصين فيرى ليفين بأنّ آيكنبري والأمميّين الليبراليّين يعيشون في "عالمٍ حالمٍ" بدعوتهم الإدارة الأمريكية للتعاون مع الصين في مجالاتٍ مشتركةٍ كملف تغيير المناخ ومواجهتها في نفس اللحظة في قضايا أخرى. وفقًا للكاتب، لم تعد الولايات المتحدة قادرة على فرض إرادتها العالمية كما كانت في السابق حينما كانت مُهيمنةً على الاقتصاد العالمي وكان الاقتصاد الصيني ضعيفًا. لقد صار الاقتصاد الصيني اليوم تقريبًا أكبر من نظيره الأمريكي وتراجع الناتج الإجمالي العالمي للولايات المتحدة والغرب من 80% سنوات السبعينيات إلى 40% اليوم، كما أنّ للصين تعاونٌ اقتصاديٌّ عميقٌ مع بقية دول العالم. لذلك إذا لم يكن -في نظر ليفين- تعاونٌ هيكليّ في مجموعةٍ من القضايا الرئيسية بين الولايات المتحدة والصين، فلن يكون هناك تعاونٌ عالميٌّ على الإطلاق. كما يخلص إلى القول بأنّ رؤية دودني وآيكنبري تجاه الصين اليوم صارت لا تختلف كثيرًا عن رؤية المحافظين الجدد ورؤاهم على غرار روبرت كاغان الداعي إلى ضرورة مواجهة الصين واحتوائها .

في القسم الأخير ينتقد الكاتب ما يُطلق عليه الأمميّون الليبراليّون بـ "النظام العالمي القائم على قواعد"، ويراه نظامًا قائمًا على أسسٍ مهترئة. إنّ سبب استخدام هؤلاء لهذا المصطلح بدلاً من مصطلح "النظام القائم على القانون الدولي" راجعٌ إلى تملّص الولايات المتحدة من العديد من الاتفاقيات الدولية أو رفضها التوقيع عليها، وبالتالي فهي تُفضّل صيغةً مائعةً فضفاضةً كهذه تُمكنها من تقدير أيّ القواعد تُفضّل وأيّها ترفض أو تريد أن تكسر. علاوةً على ذلك يجعل الأمميّون الليبراليّون من الديمقراطية الليبرالية جوهر هذا "النظام العالمي القائم على قواعد" ويدّعون بوجود سجّلٍ رائدٍ للولايات المتحدة في نشر الديمقراطية والدفاع عنها عبر العالم خلال الثمانين سنة الماضية. يدحض ليفين هذه الحجّة، فلم تكن واشنطن بحاجةٍ إلى خلق ديمقراطياتٍ في أوروبا الغربية والوسطى منذ أربعينيات القرن العشرين، لأنّها كانت موجودة أصلًا. لقد كانت بحاجةٍ إلى تقويتها فحسب، أمّا جهودها في شرق أوروبا فلم تكن كبيرةً بسبب وجود نزعةٍ قوميةٍ وأجنداتٍ وطنيةٍ مناهضةٍ لروسيا في تلك الدول ممّا يعني أنّ الأغلبية الديمقراطية المحليّة لم تكن معارضةً للسياسات الأمريكية أساسًا. أمّا في بقية العالم فكان الوضع مختلفًا، فالسجّل التاريخي السيئ للتدخلات العسكرية الأمريكية يجعل من الصعب على شعوب أمريكا الوسطى أو إفريقيا أو جنوب شرق آسيا أو العرب والإيرانيّين الوثوق بالالتزام الأمريكي في بناء الديمقراطية ببلدانهم.

حيث يتم النظر إلى الولايات المتحدة من طرف العديد من شعوب العالم باعتبارها أكبر تهديد للديمقراطية مقارنةً حتىً بروسيا أو الصين. أما الحركات الديمقراطية التي تدعمها الولايات المتحدة في الدول ذات المصلحة القومية المختلفة عن مصلحة واشنطن فيُنظر إليها عادةً من طرف أنظمة هذه الدول وشعوبها باعتبارها مجموعةً من الخونة والعملاء.

يُظهر الكاتب أيضًا وجود عدم اتساق وتناقض واضح لدى الأمميين الليبراليين والإدارة الأمريكية فيما يتعلق بدعوتها لإقامة تحالفٍ عالمي للديمقراطيات، فحينما دعا بايدن إلى عقد "قمة الديمقراطية" شهر ديسمبر 2021 تم دعوة رئيس الهند ناريندرا مودي، وهو المعروف بشوفينيته الهندوسية ونزعته الاستبدادية في الهند، وذلك حتى يُضفي (بايدن) على القمة شيئاً من "العالمية" ويؤكد على الشراكة الأمريكية-الهندية ضد الصين، فلم يكن "تحالف الديمقراطيات" في نظر الكاتب، سوى جهدٍ لبناء جبهةٍ جيوبوليتيكيةٍ ضدّ الصين.

في الختام يؤكد ليفين "النزعة الأممية" لأعضاء معهد كوينسي، لاسيما الواقعيين منهم، غير أنهم أمميّين بطريقتهم مختلفة عن أممية آيكنبري ودودني. تؤمن جماعة كوينسي بالقانون الدولي والتعاون بين مختلف الأنظمة السياسية من أجل حفظ السلام وتحقيق الأهداف الانسانية المشتركة، بينما يدافع الأمميون الليبراليون عن الهيمنة الأمريكية مُبررين ذلك باسم الديمقراطية الليبرالية، كما يؤمن الأمميون الليبراليون بالتعاون بين الولايات المتحدة والبلدان المنتسبة للأهداف الأمريكية وبإخضاع الدول التي تعارض الهيمنة الأمريكية أو إسقاطها، إنهم أقرب "للإمبريالية الليبرالية" لبريطانيا الفيكتورية، ولا يناسبهم لقب "الأمميّين" على الإطلاق.

إعداد وترجمة: جلال حشيب، باحث مشارك أول بمركز دراسات الإسلام والشؤون العالمية



CIGA

CENTER FOR ISLAM AND GLOBAL AFFAIRS
İSLAM VE KÜRESEL İLİŞKİLER MERKEZİ
مركز دراسات الاسلام والشؤون العالمية

Pioneering Research to Advance Civilizations



Istanbul Sabahattin Zaim University
Halkalı, 34303 Küçükçekmece-Istanbul-TURKEY
Phone: +90 212 692 9689 Fax: +90 212 693 8229
ciga.izu.edu.tr [f](https://www.facebook.com/cigaistanbul) [i](https://www.instagram.com/cigaistanbul) [yt](https://www.youtube.com/cigaistanbul) /cigaistanbul